الأمم المتحدة S/PV.4715

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧١٥

الاثنين، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تراوري	(غينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المكسيك	السيد بوخاليق
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير خاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2003/243)

03-27257 (A)
0327257

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير خاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2003/243)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وتيمور – ليشتي واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، طبقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل السيد داوث (أستراليا)، والسيد هدايات (إندونيسيا)، والسيد سانتا كلارا غوميس (البرتغال)، والسيد هاراغوشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب القاعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، طبقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/243، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): أرحب بهذه الفرصة لعرض التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2003/243) على أعضاء مجلس الأمن.

ولكن قبل عرض التقرير أود أن أعرب بصفة رسمية عن أسف الأمين العام وحزنه على أنباء الخسارة المفجعة في الأسبوع الماضي لخمسة من حفظة السلام من مواطني جمهورية كوريا العاملين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور – ليشتي. وكما قد يدرك أعضاء مجلس الأمن، لقي أولئك الجنود الشبان حتفهم عندما جرفتهم مياه الفيضان لنهر في مقاطعة ايكوسي. ولقد غرق ثلاثة منهم نتيجة لمحاولاتهم الشجاعة إنقاذ أبناء وطنهم. وتذكّرنا هذه الحادثة المفجعة بالأخطار التي يواجهها كل يوم حفظة السلام المتفانون؛ كما تذكّرنا بالتضحيات الجسيمة التي يقدمونها هم وأسرهم وبالدين الهائل الذي ندين لهم به. وأود مرة أخرى أن أتقدم بخالص تعازينا إلى حكومة جمهورية كوريا وأسر الضحايا.

أود الآن أن أتناول التقرير وأن أستعرض توصياته الهامة والمنطق الذي تقوم عليه. في كثير من المعلومات التي قدمناها لمجلس الأمن خلال الثلاثة أعوام والنصف الماضية – أولا عن تيمور الشرقية ثم عن تيمور – ليشتي – ما فتئنا

نستشهد بنجاحات رائعة. وقد تضمنت تلك النجاحات إنشاء إدارة عامة، وإجراء جولتين من الانتخابات السلمية، واستقلال تيمور - ليشتي قبل عام تقريبا.

ولسوء الطالع أن التقرير المعروض على المجلس يركِّز على أمور مختلفة. فهذا التقرير ليس تقريرا عاما عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الولاية؛ فذلك التقرير سيُقدم في نهاية نيسان/أبريل أو بداية أيار/مايو، في الوقت الذي يقترب فيه العام الأول من نهايته. فهذا التقرير هو بالأحرى محاولة للتحذير واسترعاء انتباه المجلس في وقت حاسم إلى عدد من التطورات المثيرة للقلق وللتوصية، في الوقت المناسب، بما نعتبره تعديلات واقعية وحكيمة في خطط خفض عدد قوات البعثة حتى يتناسب الوضع على أرض الواقع مع التغير الذي طرأ، ولحماية الاستثمارات الكبيرة التي استثمرها المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي.

(تكلم بالانكليزية)

يلاحظ تقرير الأمين العام أن قصة النجاح في تيمور - ليشتي تبدو مهددة بالخطر من نوعين من التطورات في البيئة الأمنية. أولا، كانت هناك أخطار وحوادث اضطرابات مدنية، أكبرها أعمال الشغب المدمرة التي وقعت في ديلي في ٤ كانون الأول/ديسمبر العام الماضي - رغم أنه كانت هناك أعمال شغب أخرى، بما في ذلك أعمال الشغب التي وقعت في باوكاو في تشرين الثاني/نوفمبر. ثانيا، زيادة أنشطة الجماعات المسلحة في المناطق الريفية، لا سيما في غرب البلاد. ومن الأنشطة الملحوظة التي قامت بها هذه الجماعات المسلحة عمليات القتل في ايرميرا في ٤ كانون الثاني/يناير وفي بوبونارو في ٢٤ شباط/فبراير.

هذه الجماعات لا يُعرف الكثير عنها، ولكنها تبدو مدفوعة بمزيج من الدوافع السياسية والإجرامية وأنها تحصل على الدعم من مجموعة من المصادر.

ويحدد التقرير بعدئذ العقبات أمام زيادة الاعتماد على القدرة التيمورية على التصدي لمثل تلك التهديدات. ولا تناسب هذه الأنواع من المهمات قوة الدفاع لتيمور - ليشتي من حيث ولايتها ومعداتها وتدريبها الحالي. ولا من الواقعي أن نقترح أن تضطلع الشرطة التيمورية بدور أكبر في التصدي لأنواع التحديات الأمنية الأكثر صعوبة هذه لمدة عام آخر. ويمكن أن يؤدي الاعتماد على هذه الوكالات في وقت سابق لأوانه، أو بسبل غير ملائمة إلى تعريض تدريبها للخطر ووضع سوابق سيئة، وإلحاق الضرر بوضعها في المجتمع المحلي.

وفي الوقت نفسه، فمن شأن تنفيذ خطط تقليص الحجم التي أعدت قبل تسعة أشهر، حينما كان يعم السلام بدرجة كبيرة، أن يزيد الأمر صعوبة على بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية لمنح الوكالات التيمورية الوقت الذي تحتاجه كي تتطور بصورة كاملة.

وطبقا للخطط الأصلية للعملية، سيؤدي التقليص الإضافي في منتصف هذا العام إلى التخلص مما يقرب من ٧٥٠ جنديا من جنود المشاة، وفي المقام الأول من أولئك المتمركزين في الجنوب الغربي. ونظرا لوجود ٢ ٥٨٠ جنديا فقط من جنود المشاة في العنصر العسكري، فهذا الخفض يصل إلى قرابة ثلث القدرة المطلوبة ذاتها إذا ما كان للبعثة أن تتصدى بفعالية للمجموعات المسلحة.

ومن شأن ذلك أن يجعل الحفاظ على الوجود المنتظم والمعتاد في المناطق الريفية الحيوية في الحصول على المعلومات حول الأخطار الناشئة أمرا صعبا. ومن شأن ذلك أن يقلل من قدرة البعثة على تركيز قواتها للتصدي للجماعات التي تشكل تهديدا. وقد يجبر البعثة على اتخاذ خيارات غير مستصوبة؛ وبذلك، إذا ما تعيّن على العسكريين أن يساعدوا في التصدي لاضطرابات أخرى في ديلي في شهر

آب/أغسطس المقبل، فمن المحتمل أن يتطلب ذلك إعادة نشر قوات من الغرب الذي يفتح الباب أمام تغلغل المجموعات الانتهازية التي تشكل خطرا. وهذا على افتراض أن يظل مستوى المشاكل على ما هو عليه؛ ولا يدخل في الحسبان الخطر في أن هذا التقليص يمكن في حد ذاته أن يشجع على حدوث مشاكل أشد خطورة عن طريق إرسال إشارة خاطئة إلى مثيري المتاعب المحتملين.

وفيما يتعلق بالشرطة الدولية، فليس لديها الآن قدرات على مكافحة الشغب. وفي الوقت نفسه، تفتقر إلى قدرات التدريب المتخصص المطلوبة لضمان أكبر قدر من الفعالية والسرعة والدقة في تطوير نظيراتها التيمورية.

ولهذه الأسباب، يتضمن تقرير مجلس الأمن نوعين من التوصيات.

أولا، يقترح التقرير تعزيز قدرة البعثة على دعم تطوير الشرطة التيمورية. ويتطلب هذا توظيف أفراد لهم القدرة على التدريب في مجالات من قبيل مكافحة الشغب، وإدارة الشرطة، والتمويل، والسوقيات، والطب الشرعي، والعمليات التعبوية وأمن الحدود، والعمليات التي تقوم بها شرطة المجتمعات المحلية، ويتطلب تركيزا جديدا على التدريب في مجال حقوق الإنسان. ويقترح التقرير الاحتفاظ بعدد أكبر من مستشاري الشرطة في المناطق التي تضطلع فيها الشرطة التيمورية بأعمال الدوريات. وعلاوة على ذلك، ستعمل أيضا شرطة البعثة، وبالتنسيق مع الجهات المانحة، مع الحكومة من أجل وضع استراتيجيتها لمتابعة تنفيذ توصيات التقرير بشأن بعثة التقييم المشتركة.

وفي الوقت نفسه، وكتدبير في الأمد القريب لتعزيز القدرة التشغيلية للبعثة للتصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة، يقترح التقرير تأجيل تقليص حجم العنصر العسكري وإعادة تشكيله في المناطق الرئيسية، بما في ذلك زيادة القدرة على الحركة. وقد يكون من المفيد ملاحظة أن آخر مرة واجهت فيها عملية حفظ السلام أنشطة عسكرية كبيرة كانت قبل قرابة عام، حينما استخدمت العملية أكثر من ٥ ٠٠٠ جندي. ويبرز التقرير أيضا أهمية تقليل البلدان المساهمة بقوات للقيود على العناصر العسكرية.

وأخيرا، يقترح التقرير نشر سرية مشكلة من الشرطة تساعد البعثة على التصدي للاضطرابات الأهلية ومكافحة الشغب.

وأود أن أذكر أن التقرير لا يقترح تأجيل تاريخ انسحاب العملية، ولا يقترح استراتيجية شاملة جديدة؛ وبذلك تظل الاستراتيجية تتمثل في تأسيس هيكل تيموري مستدام يمكن أن يحافظ على الأمن بعد مغادرة البعثة. ولكن تقليص حجم البعثة قبل الأوان يمكن أن يعرض تلك الاستراتيجية للخطر، حيث أن الحالة الأمنية يمكن أن تتدهور بسرعة، ويمكن أن يعاني تطوير القدرة التيمورية.

وبينما أكدت ملاحظاتي اليوم بالضرورة على المشاكل المتبقية، أود أيضا أن أوجه اهتمام مجلس الأمن إلى تطور إيجابي رئيسي. وهذا التطور هو إبرام اتفاقات وإنشاء عمليات تشريعية في تيمور - ليشتي وأستراليا ينبغي أن تمهد الطريق لاستغلال الموارد المعدنية في بحر تيمور. وتطوير هذه الموارد له أهمية كبيرة للمستقبل الاقتصادي لتيمور - ليشتي. ولكن الأمل الذي تنطوي عليه هذه العملية يمكن أن يتبدد ما لم يتم حل المسائل الأمنية.

والقرار المعروض على مجلس الأمن قرار صعب. وكما ذكرت، يكتنف الغموض العديد من المجموعات الجديدة التي تشكِّل تهديدا فيما يتعلق بحجمها ومصادر دعمها ودوافعها. ولكن يتضح بالفعل أنها تفوق قدرات الشرطة العادية — سواء كانت دولية أو تيمورية.

وفضلا عن ذلك، فإن المعلومات التي ما زالت تردنا قد أدت بصورة عامة إلى زيادة شواغلنا عوضا عن تبديدها. وتتضمن هذه المعلومات التي تم الحصول عليها منذ صدور التقرير، نتيجة لجهود البعثة لمعرفة الذين قاموا بالهجوم في بوبونارو، حينما عثر أفراد حفظ السلام على موقع مخيم يحتوي قدرا كبيرا من المعدات العسكرية، بما في ذلك أسلحة نارية وقرابة ١٠٠٠ طلقة ذخيرة وحقائب لوازم عسكرية.

ونحاول هنا أن نوفر للمجلس المعلومات التي يحتاج إليها والتوصيات التي نعتقد أنها ملائمة. وفي ضوء الخبرات السابقة، نود أن نحث المجلس على أن ينظر في المسائل الرئيسية التالية.

ففي وضع هش ولكنه غير واضح، هل ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة البحث عن نهج "الحد الأدنى"، الذي تمت مناقشته لأول مرة في الفترة الأكثر تفاؤلا قبل الاستقلال؟

أو هل ينبغي للمجتمع الدولي أن يميل إلى التعقل ويبذل الجهد الإضافي المقترح هنا حسبما تدعمه بشدة الخبرة العسكرية هنا وفي ديلي؟

تعتمد هذه التوصيات على أساس أنه من الأيسر والأقل تكلفة أن نستبق مشكلة عوضا عن محاولة إصلاحها بعد وقوعها. فالتكلفة الضمنية ستكون متواضعة مقارنة بمبلغ بليون إلى بليوني دولار أنفقه المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي عبر السنوات الثلاث الماضية. ومع ذلك، نعتقد أن هذا الجهد الإضافي يمكن أن يساعد على ضمان الاستثمار الأكبر بكثير الذي تم حتى الآن.

وقد أسهم أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات ودول أعضاء أخرى إسهاما كبيرا بالفعل في تيمور - ليشتي. ونحن نأمل أن يواصل مجلس الأمن في خضم المطالب التنافسية، ضمان حصول تيمور - ليشتي على الموارد والاهتمامات التي تحتاج إليها لكي تثمر الجهود غير العادية التي بذلها حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيدي، على الأسلوب الممتاز الذي تتبعونه في توجيه أعمالنا هذا الشهر. وأود أيضا أن أتقدم إليكم بالشكر، بالنيابة عن وفد شيلي، على عقد هذه الجلسة للنظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس عن الحالة في تيمور - ليشتي. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيد جان - ماري غينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على عرضه هذا الصباح.

ونود أيضا أن نعرب عن تعازينا لحكومة جمهورية كوريا بشأن الحادث المؤسف والمأساوي الذي وقع بتاريخ ٦ آذار/مارس والذي راح ضحيته خمسة من مواطنيها - أعضاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة لمناقشة التقدم المحرز خلال الأشهر الستة الأولى في تيمور - ليشتي بوصفها دولة مستقلة. ونحن رحبنا بتلك الإنجازات، على الرغم من أننا حددنا التحديات الماثلة أمامنا.

ومع ذلك نرى أن هذه الحالة بدأت تتغير بصورة جذرية ابتداء من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. فقد غير الاضطراب المدني البالغ الخطورة والعنف اللاحق الرؤية الأمنية في ذلك البلد.

ولذلك السبب نظرنا باهتمام كبير في الإشارات الواردة لهذه الأحداث في التقرير الشامل للأمين العام. إن الأحداث التي وقعت في مدينة أتساب في كانون الثاني/يناير،

التي قتل فيها خمسة من مؤيدي الاستقلال، والهجوم على حافلة ركاب في مقاطعة بوبونارو، الذي قتل فيه شخصان وجرح خمسة، لهي أحداث تنذر بالخطر بالتأكيد.

كما نشاطر الشعور بالقلق إزاء تجدد أنشطة المليشيا والجماعات المسلحة، التي تنشئ قواعد داخل تيمور - ليشتي بهدف تقويض الاستقرار في ذلك البلد. كذلك نسلم بأن حالة ما يزيد على ٢٨ ٠٠٠ لاجئ الباقين في إندونيسيا تشكل عاملا إضافيا في إشاعة انعدام الاستقرار. وفي ذلك السياق، نحن مهتمون بمبادرات التسوية التي وصفتها الحكومة الإندونيسية.

كما نتفهم أهمية تعيين وترسيم الحدود ولذلك الهدف نحث اللجنة المشتركة للحدود بين حكومتي تيمور - ليشتي وإندونيسيا على تسريع تنفيذ خطة عملهما.

ونتشاطر الرأي بأنه لا غنى عن إنشاء قوة شرطة وطنية فعالة يحترمها السكان. وبالتالي، نقدر العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وهو العمل الذي مكن الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي من نشر ٢ ٥٣٠ شرطيا في ست من مقاطعات البلد الـ ١٣. ومع ذلك، نفهم أن هذه عملية مستمرة وأن الشرطة الوطنية ليست في موقف يمكنها من التصدي للتهديدات الأكثر خطورة على الأمن التي تنشأ الآن.

لذلك السبب نعتقد بأن التغييرات المقترحة بالغة الصلاحية. وتشمل هذه التغييرات إضافة وحدة شرطة دولية لمدة عام واحد؛ والتدريب المكثف الجاري لقوة الشرطة؛ والتركيز على حقوق الإنسان وحكم القانون في سياق عملية التنمية والتصديق؛ وتعزيز الوجود الرقابي والاستشاري في المقاطعات التي خصصت فيها المسؤوليات بالفعل.

وفي القطاع العسكري، ومع مراعاة قيود قوة دفاع تيمور - ليشتي - قلة عدد أفرادها بصورة بالغة، وانعدام وجودها في القطاعات الغربية من المنطقة والحاجة إلى تحسين قدرة تحركها عن طريق الجو والبر، في جملة أمور - نعتقد أن إجراء تعديلات على مرحلتين في الاستراتيجية العسكرية والهيكل العسكري، كما اقترحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، لهو أمر سليم.

ولذلك السبب نرى أن من الأهمية البالغة، بناء على تقرير الأمين العام، النظر في هذه المسائل بصورة متعمقة ومناقشتها في المجلس، لا سيما في ضوء تجربة الأعضاء الذين لديهم قوات في المنطقة، حتى يمكن الاتفاق بتوافق الآراء على آليات لمعالجة الحالة الأمنية الراهنة في تيمور - ليشتي. ونحن نوافق على الاقتراح بأنه ينبغي إبقاء الخطط التي يجري تطويرها قيد استعراض مستمر وأنه ينبغي أن تقدم للمجلس في الوقت المناسب المشورة عن أي تحسن أو تدهور في الأحوال الأمنية، بما في ذلك توصيات تسمح لنا باتخاذ التدابير الكافية لمعالجة الموقف.

مشاعر القلق التي تراودنا إزاء الحالة في البلد لا تمنعنا من الإقرار بالجهود التي يبذلها الرئيس غوسماو منذ توليه مقاليد الحكم في أيار/مايو. ونقدر قيادته ومبادراتها في السياسة الخارجية، فضلا عن دعمه لمنظومة الأمم المتحدة وعمله في إطارها منذ أن انضم بلده إلى عضوية المنظمة في أيلول/سبتمبر. وقد سرنا أن نعلم بتوقيع اتفاقات اقتصادية بين تيمور - ليشتي وأستراليا بغية استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في تيمور - ليشتي.

وفي ذلك الإطار، نود أن نغتنم فرصة وجود السيد غينو لنسأله عن العمل الذي جرى في الأشهر القليلة الماضية عن مختلف مجالات الخطة الإنمائية الوطنية. ونعلم بأن تقدما قد أحرز في المهام المقررة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يسعدني في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الأمين العام للأمم

المتحدة على تقريره المقدم عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور – لشتي. كما نتقدم بالشكر الجزيل للسيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على عرضه لهذا التقرير والتكلم عن آخر التطورات في تيمور – ليشتي.

لقد قام المجتمع الدولي بدور هام في تحقيق الاستقلال والسلام في تيمور – ليشتي. وقد ألقى ذلك بمسؤولية مضاعفة على عاتقنا جميعا كي نحافظ على هذا النجاح. وقد دلت التطورات التي تحققت خلال السنوات الثلاث الماضية على أن مسيرة هذا البلد تسير قدما نحو تحقيق المزيد من النجاحات والتنمية والتطور والاستقلال.

ويكتسي هذا التقرير – وهو الثاني عقب استقلال تيمور – ليشتي – أهمية خاصة نظرا لما يثيره من مسائل. فقد تحدث التقرير في إطار السياق السياسي والأمني عن القلق تجاه الوضع الأمني في هذا البلد. ويشارك وفدي قلق الأمين العام في هذا المجال. ولهذا فإن ما خلص إليه التقرير من توصيات ومبررات حول ضرورة تعديل خطة تقليص قوام البعثة الحالية تبدو منطقية وهامة.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعم طلب الأمين العام الوارد في التقرير، وخاصة الجوانب المتعلقة بتعديل قوام البعثة. ونؤيد الاستراتيجية العسكرية المنقحة لإعادة تشكيل العنصر العسكري والخطة المبسطة ذات المرحلتين لنشر العنصر العسكري التي تنتهي بحلول أيار/مايو عام ٢٠٠٤. ونؤيد كذلك الاستراتيجية المنقحة لأعمال الشرطة، ونعتقد أن ما أشار إليه التقرير من الحاجة إلى سنة واحدة على الأقل للقيام بمزيد من التطور قبل أن تتمكن قوة شرطة تيمور – ليشتي من معالجة مختلف المشاكل ينطوي على الكثير من الحصافة وحسن التقدير.

كذلك نود الإعراب عن التقدير للتعاون الجاري مع إندونيسيا، وهو أمر أشار إليه التقرير، وللخطوات الإيجابية التي اتخذت حتى الآن. ونتطلع إلى إتمام اتفاقيات ترسيم الحدود بحلول حزيران/يونيه هذا العام.

ولا بد لنا ونحن في صدد الكلام عن مسيرة التطور في تيمور – ليشتي، من أن نشير إلى العامل الحاسم في عملية التنمية، وهو العامل الاقتصادي وأهمية تمويل وتوفير الموارد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا، فإننا نناشد جميع المانحين الإبقاء على دعمهم الثابت حتى يتمكن ذلك البلد من تجاوز المرحلة الحالية في عملية البناء، ومساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف الخطة الإنمائية الوطنية.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): كنتم على حق يا سيادة الرئيس باختيار الشكل الراهن لهذه الجلسة حول التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، (S/2003/243) وذلك نظرا لأن الحالة في تيمور – ليشتي تدعو إلى القلق، على نحو ما ذكر السيد غينو منذ قليل – وإني أشكره على قيامه بعرض التقرير. ومن الطبيعي أن يجتمع المجلس لمناقشة الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام الذي أعدته الأمانة العامة.

وأود أن أرحب بوجود خوزيه لويس غتريس، الممثل الدائم لتيمور – ليشتي، وأود أن أعلم المجلس بأن وزير خارجية بلغاريا سولومون باسي، والسفير غتريس قاما في ٢٠ كانون الثاني/يناير، بتوقيع صك ينص على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بلغاريا وتيمور ليشتي.

وأود أن أعرب لحكومة جمهورية كوريا عن تعازي حكومتي بمناسبة فقد خمسة من جنودها العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وقد ذكر السيد غينو منذ قليل، أننا تعودنا حتى الآن أن نناقش مسألة تيمور – ليشتي بلهجة متفائلة. ومما يؤسف له أن التطورات التي حدثت في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بالحالة الأمنية في ذلك البلد الفتي لم تعد تعزز ذلك التفاؤل. ونعتقد بأنه يتعين على المجلس أن يحيط علما بتدهور الحالة الأمنية وأن يتصرف بحذر.

وأتى المتكلمون السابقون على ذكر الحادثة التي وقعت في ديلي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والأحداث التي جرت في ٤ كانون الثاني/يناير في أتسابي، بالإضافة إلى الحوادث التي وقعت في بوبونارو، والتي أسفرت عن وقوع عدد من الضحايا. ومن شأن هذه الحوادث أن تعرض للخطر الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وقوات حفظ النظام في تيمور – ليشتي التي تسعى إلى تطبيع الحالة في البلد. ومن الأهمية بمكان التحقيق في هذه الحوادث ومحاكمة مرتكبيها. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالتهديدات الصادرة عن أفراد الميليشيات السابقة والجماعات المسلحة في المناطق النائية بالإضافة إلى مكافحة الجريمة.

وتعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أداة قيمة في تطبيع الحالة في تيمور ليشتي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنتوجه بالشكر إلى العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية رجالا ونساء لما يقومون به من عمل ممتاز.

ويتوخى التقرير الخاص للأمين العام تعديل استراتيجية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في ضوء الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة. ويبدو لنا أن النتائج التي خلص إليها التقرير منطقية وهي تحظى بتأييدنا.

وعلى الصعيد الثنائي، يحاول بلدي أن يساهم في تطبيع الحالة في تيمور – ليشتي، البلد الفتي الذي يحق للأمم المتحدة أن تفخر به. ونحن نحاول وضع برامج لمساعدة تيمور – ليشتي على اقتناء الأسلحة اللازمة التي تحتاج إليها قواتها المسلحة وشرطتها الناشئة حاجة ماسة.

ويتعين على مجتمع المانحين أن يواصل ارتباطه بتيمور – ليشتي. وسيترتب على أي انسحاب للمانحين تأثير سلبي على الاستقرار الذي تحقق على حساب الجهود الهامة التي بذلها المجتمع الدولي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة في المجلس بشأن موضوع تيمور – ليشتي منذ استقلال ذلك البلد في شهر أيار/مايو الماضي. وفي ذلك الوقت، لخص الأمين العام مشاعر سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عندما قال لشعب تيمور – ليشتي:

> ”يحق لكم أن تفخروا بإنجازكم: وهو أن تتمكن دولة صغيرة من أن تلهم العالم وأن تكون محور اهتمامنا. وهذا هو أعظم تقدير يمكنني أن أعرب عنه“.

وأضاف الأمين العام: ”وعلى الرغم من أن تصميمكم قد كفل لكم نجاح قضيتكم، فقد تلقيتم العون من الأصدقاء في جميع أنحاء العالم“.

وتفخر باكستان حقا بالمساهمة المتواضعة التي قدمتها لظهور تيمور – ليشتي كبلد مستقل. وشغل واحد من أبرز دبلوماسيينا، السفير جمشيد ماركر، الذي كان سلفا لي أثناء عضوية باكستان السابقة في مجلس الأمن، منصب الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية. وأجرى السفير ماركر مفاوضات حاسمة مهدت السبيل إلى استقلال تيمور – ليشتي.

كما تفخر باكستان بأن تكون من أكبر البلدان المساهمة بقوات لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي أشرفت على انتقال البلد إلى دولة مستقلة. ويسرنا أننا لا نزال موجودين في تيمور – ليشتي، كجزء من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. أما التزامنا لسلام تيمور – ليشتي واستقرارها واستقلالها فلا يزال كاملا غير منقوص. ونفخر كذلك بالدور الذي اضطلعت به باكستان على مر السنين كمدافع رئيسي عن حق الشعوب في تقرير المصير. وكثيرا ما دافعنا عن هذا الحق حتى في وقت نسي فيه العالم الوعود التي قطعها على نفسه للشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الخارجية. وساعدت باكستان على إبقاء شعلة الحرية وتقرير المصير متقدة، وخاصة داخل الأمم المتحدة خلال الخمسين عاما الماضية.

ولذلك، فإننا نشعر بالرضى عندما نرى تطلعات شعب تيمور – ليشتي تتحقق. واسمحوا لنا أن نغتنم هذه المناسبة لكي نذكر المجلس بوعوده الأخرى التي لم تتحقق وأن أناشد المجلس إبداء الاتساق في قراراته لا الانتقائية. ولنعمل أيضا على حل مسألة جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن والوعود التي قطعها المجلس لشعب جامو وكشمير.

وأود في هذا السياق أن أسوق إليكم ملاحظة أبداها أحد نبلاء المقاتلين من أجل الحرية عن كشمير:

> ”إنهم يترقبون الآن ومنذ ٥٠ عاما فرصة للتعبير عن تصميمهم في استفتاء أقرت الأمم المتحدة إجراءه بعد تقسيم الهند وباكستان بفترة وجيزة. ... وإذن فقد حان الوقت، قبل أن يؤجج هذا الصراع نيران مأساة أعظم، لأن تتريَّث جميع الأطراف وتؤيد أخيرا إرادة الشعب الكشميري والأمم المتحدة والزعماء المؤسسين لهاتين الدولتين العظيمتين. لذلك فإني أحث جميع الراغبين في إحلال السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في ربوع هذه المنطقة الشقية أن يدلوا بدلوهم تأييدا لإجراء استفتاء حر وعادل وملزم لجميع أهل كشمير، حتى يعلم العالم في النهاية إرادقم التي طال تأجيلها ويمتثل لها“.

وليست تلك العبارات لباكستاني، بل هي لصاحب المعالي هوزيه راموس – أورتا، الحائز على جائزة نوبل للسلام، ووزير خارجية تيمور – ليشتي الجديد.

ما برحت تيمور تمثل انتصارا لتقرير المصير. ويحق لها أن يشار إليها بوصفها إحدى قصص النجاح التي حققتها الأمم المتحدة. ولهذا السبب نشاطر في القلق الذي أعرب عنه في هذه القاعة إزاء الحوادث الأخيرة. ذلك أن باكستان تدعو على الدوام إلى عدم إنهاء عملية لحفظ السلام ما لم تحقق الأهداف المنيطة بها. ومع أننا واثقون من أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ستنجز بالفعل المهام المسندة إليها، فإن الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي قد أصبحت الآن الاعتبار الذي يتصدر أولوياتها. ونرى من غير المستصوب أن يجري تخفيض البعثة المقرر في هذه المرحلة. ومن ثم فإن باكستان، بوصفها عضوا في المجلس ومن الدول المساهمة بقوات في البعثة، تؤيد كل التأييد توصيات الأمين العام بإرجاء عملية التخفيض حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ونؤيد كذلك التعديلات التي تقترح الأمانة العامة إدخالها على التكوين العسكري وتكوين الشرطة. كما ترى باكستان أن يمد المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة، فضلا عن جيران تيمور – ليشتي، يد المساعدة لحكومتها وشعبها في النهوض بالحالة الاقتصادية. ذلك أنه لا غنى عن الانتعاش الاقتصادي للبلد من أجل إعادة الأمل وإحداث

الاستقرار. وترحب باكستان بصفة خاصة بالتعاون المؤسسي المتنامي بين حكومتي إندونيسيا وتيمور - ليشتي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الروابط المتزايدة بين هذين البلدين أوثق ضمان للسلام في تيمور - ليشتي ولتحقيق الرخاء للمنطقة بصفة عامة. ونحث كلا البلدين على مواصلة تعزيز علاقاتهما الثنائية.

وختاما، أود أن أشير إلى أن الأمين العام قد أعرب باسمنا جميعا العام الماضي في ديلي عن الالتزام إزاء شعب تيمور - ليشتي وحكومتها. فقال ما يلي،

"ولعلي أؤكد لكم أن الاستقلال لن يعني نهاية التزام العالم حيالكم. فالأمم المتحدة باقية. وأصدقاؤكم حول العالم سيواصلون مساعدتكم. وسنتضافر جميعا في العمل لكفالة أن تكون سنوات الاستقلال الأولى سنوات من الاستقرار والتقدم".

وتحث باكستان على أن نتقيد بهذا الالتزام.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشكر لوكيل الأمين العام غينو على الإحاطة التي قدمها، وأن أعرب عن امتناني للأمين العام للتقرير الذي استندت إليه هذه الإحاطة. ونرى من الصواب أن تدق الأمانة العامة ناقوس الإنذار، كما يقول وكيل الأمين العام غينو، حين ترى من الضروري أن تفعل ذلك. أما اتفاقنا مع الاستنتاجات أو عدم اتفاقنا معها فمسألة أخرى، ولكن من الصواب تماما أن تعرب الأمانة العامة عن قلقها إزاء الحالة حين ترى ضرورة لذلك.

وأود التركيز في ملاحظاتي بشأن دولة تيمور - ليشتي تحديدا على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تكوين الوحدات العسكرية والشرطة هناك. ولكني أود قبل أن أفعل ذلك أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن التعازي لحكومة جمهورية كوريا وشعبها.

وتسلم المملكة المتحدة كل التسليم، شأنها شأن المتكلمين السابقين، بأهمية ضمان عدم الإضرار بالاستثمارات التي قام بها المجتمع الدولي والإنجازات التي حققها الشعب التيموري وحكومته. ونتفق مع تقرير الأمين العام في أن المشاكل الأمنية التي وقعت مؤخرا في تيمور - ليشتي والكيفية التي عولجت بها، قد أضفتا شيئا من الأهمية على الحجج التي تساق تأييدا لإجراء تعديلات على بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، ونوافق على أنه ينبغي إجراء تغييرات. ولذلك فإننا نؤيد بشكل عام التدابير المجملة في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام (S/2003/243).

وقد أصغيت بإمعان للوصف الذي قدمه وكيل الأمين العام غينو للحالة الأمنية الراهنة، ولكننا ما زلنا غير مقتنعين بأن المشاكل الأمنية في تيمور - ليشتي، على حالتها الراهنة، تستحق إبقاء جنود قوة حفظ السلام بقوامها الحالي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ونرى أنه ستظل هناك في ظل خطط التخفيض الحالية أعداد لا بأس بها من الجنود للتصدي للأعمال التي تقوم بها العصابات المسلحة الصغيرة. ورغم ذلك فإننا على استعداد لاستكشاف جدوى إعادة جدولة عملية تخفيض قوة حفظ السلام بشكل أقل حدة مما هو مقترح في تقرير الأمين العام، ونتطلع إلى مزيد من استقصاء هذا الأمر.

أما فيما يتعلق بالمقترحات المتعلقة بتنقيح استراتيجية أعمال الشرطة، فنوافق على إيلاء الأولوية للنهوض بقدرة الشرطة التيمورية. ونحن على استعداد للموافقة على توصيات الأمين العام بإعادة جدولة تخفيض عملية الشرطة التابعة للأمم المتحدة، رهنا بتقديم بعض الإيضاحات لبعض التوصيات. وسنتابع هذه الإيضاحات مع الأمانة العامة.

وفي نفس الإطار، نود أيضا أن نمضي في متابعة المعلومات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية على مقترحات الأمين العام.

السيد بوهالتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أود قبل كل شيء أن أتوجه بالشكر للأمين العام على التقرير الخاص الذي قدمه عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية وأن أعرب عن الامتنان للسيد غينو لقيامه بعرض التقرير علينا.

بيد أني أود قبل التطرق إلى التقرير أن أقدم تعازي شعب المكسيك وحكومتها لحكومة وشعب جمهورية كوريا لفقدانها خمسة من أبنائها العاملين في حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

وإذ أتحول إلى التقرير، أود الإشارة إلى أنه ينوه بأهمية بقاء مجلس الأمن ملتزما جانب اليقظة إزاء التطورات التي تستجد على أرض الواقع وواعيا لخطر بث آمال غير واقعية من شأنها أن تقوض قصة من قصص نجاح الأمم المتحدة حتى الآن. فقد لاحظنا على مدى الأشهر القليلة الماضية حوادث العنف التي أثرت بعض الشيء على التقدم الذي تحرزه تيمور - ليشتي في جهودها المبذولة لتوطيد كيانها كدولة. بيد أن المكسيك مقتنعة بأن سلطات تيمور - ليشتي، بقيادة الرئيس غوسماو ستتمكن من التعامل مع هذه العوائق واجتيازها على أفضل وجه ممكن، وبدعم من المجتمع الدولي.

ويود بلدي أن يعرب مرة أخرى عن امتنانه للأعمال التي تؤديها بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. كما نود أن نقدم تأييدنا للسفير كماليش شارما، رئيس البعثة، في اضطلاعه بولايته على الوجه الأكمل.

وتتفق المكسيك مع الأهداف المتمثلة في توطيد دعائم الأمن في كافة أرجاء تيمور - ليشتي، وتحسين التنسيق بين الشرطة الدولية والهيئات الأمنية في هذا البلد، وتعزيز عمل الشرطة الوطنية رداً على الاضطرابات المدنية.

ومن المهم تعزيز الأمن في أثناء مرحلة إعادة الإعمار عقب انتهاء الصراع لضمان تهيئة المناخ الملائم لتنمية البلد. وكما يبين تقرير الأمين العام بحق (S/2003/243)، فإن البطالة والافتقار إلى التدريب وعدم وجود الفرص تيسِّر تجنيد الصغار لارتكاب أعمال العنف. وترى المكسيك من الممكن تعزيز الأمن في مجالات من بينها ما يلي: إنشاء قوة فعالة للشرطة المحلية، وإقامة نظام للقضاء المستقل، وتوطيد سيادة القانون والمؤسسات الوطنية، والترويج لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها.

وللتعاون بين تيمور - ليشتي وجميع جيرانها، وبخاصة إندونيسيا، أهمية جوهرية. ومن الأمور ذات الأولوية الانتهاء من الاتفاق على ترسيم الحدود ومعالجة حالة الميليشيات السابقة واللاجئين من تيمور - ليشتي الذين لا يزالون مقيمين في تيمور الغربية. وسيكون من شأن التصدي لتلك المسائل، بالإضافة إلى التدابير الأخرى، تحسين الحالة على طول خط الحدود، حيث تقع غالبية حوادث العنف.

وبالنظر إلى مواطن الضعف الهيكلي التي ما زالت قائمة فيما يتعلق بالأمن، ولا سيما في المنطقة الحدودية، من الضروري تحديد ما إذا كانت الاعتبارات السياسية هي الدافع وراء الأعمال التي وقعت على مدى الأشهر القليلة الماضية، وما إذا كانت متصلة ببعضها، أو تشكل جزءاً من حملة منظمة، أو هي أعمال يائسة من ارتكاب أشخاص يحاولون استعادة ما كانوا يتمتعون به سابقاً من المزايا والنفوذ أو ربما يرون في الهجمات المسلحة تجارة رابحة.

وفي هذا الصدد، يعد من العناصر الإيجابية الرأي الذي تشترك فيه حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا ومؤداه أن أعمال العنف لا تشكل جزءاً من أي سياسة رسمية. وبمقتضى هذا الرأي أيضاً فإن هذه الأعمال على أي حال تتعلق بأفراد إندونيسيين أو تيموريين يعملون بصفة فردية، وهو أمر يبدو أن اعتقال المسلحين في ليكويسا يؤكد صحته.

بالنظر على كل ذلك، سوف تقوم المكسيك في الوقت المناسب بتحليل المقترحات الرامية لتعزيز قدرة الرد لدى الهيئات المسؤولة عن الأمن في تيمور - ليشتي، مع مراعاة الهدف النهائي المتمثل في كفالة فعالية تسليم المسؤوليات إلى حكومة تيمور - ليشتي وتعزيز قدرات الدولة الوليدة ضماناً لاستمرار قدرها على البقاء.

ويساورنا القلق إزاء ما جاء في تقرير الأمين العام من إشارة إلى أخطار إرهابية في تيمور - ليشتي. ونود أن نعلم ما إذا كان ذلك تهديداً ملموسا، وما هي التدابير المتخذة لمواجهته إن كان كذلك. ومهما كان الأمر، يجب أن نضع نصب أعيننا الاعتبار أن على عاتق جميع الدول، ومن ثم على عاتق جميع القوات الخاضعة لقيادة الأمم المتحدة، التزاماً في مكافحة الإرهاب بحماية حقوق الإنسان الخاصة بجميع الأشخاص، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢١٩/٥٧، الذي اتخذته الجمعية في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ويتعين على المجتمع الدولي الحفاظ على الالتزام الذي أبداه تجاه تيمور - ليشتي حتى الآن. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل من جانبها تقديم الدعم لسلطات الدولة الجديدة في هذه العملية. لذلك فإنه لا غنى عن تحديد مسؤوليات العنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي وكذا مسؤوليات قوات الشرطة والدفاع التابعة لتيمور - ليشتي واختصاصات كل منها تحديداً واضحاً والتنسيق بين الأنشطة التي تقوم بها. كما أن من المهم أن تؤكد الأمم المتحدة مجدداً التزامها بإقامة العدل في تيمور - ليشتي، فضلاً عن تأكيد دعمها الكامل من جديد لأعمال وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة التابعة للبعثة. وترى المكسيك أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب إحدى المسائل ذات الأولوية.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً دعم حكومة المكسيك وشعبها لحكومة وشعب تيمور - ليشتي. ونعرب كذلك عن ثقتنا في استمرار قصة النجاح التي نشهدها.

السيد وليامسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان - ماري غينو على العرض المفيد الذي قدمه.

ولعلي أقول شيئين قبل أن أنتقل إلى المقترحات التي استمعنا إليها من فورنا. أولاً، تضم الولايات المتحدة صوتها إعراباً عن التعازي لجمهورية كوريا على حادث الغرق المأساوي الذي أودى بحياة خمسة من أبنائها العاملين في حفظ السلام في تيمور - ليشتي الأسبوع الماضي. وقد قامت الوحدة الكورية بعمل ممتاز في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وننعي فقدان تلك العناصر الطيبة. وثانياً، من ناحية أكثر إيجابية، نهنئ حكومتي أستراليا وتيمور - ليشتي على نجاحهما في إنهاء المفاوضات بينهما بشأن الاتفاق على تقاسم الإيرادات من موارد الغاز والنفط في بحر تيمور. ويبشر هذا الإنجاز بالخير لكلا البلدين، وهو خطوة مشجعة للغاية بالنسبة لمستقبل تيمور - ليشتي من الوجهة الاقتصادية.

وتعرب الولايات المتحدة، كشأن زملائنا في هذه القاعة، عن التزامها بمساعدة تيمور - ليشتي وهي تواصل مسيرتها لتصبح دولة تتمتع بمقومات البقاء والأمن والاستدامة والرخاء. ولهذا السبب فقد أسهمت حكومة الولايات

المتحدة بمبلغ ٨٢ مليون دولار على سبيل المساعدة الثنائية لشعب تيمور - ليشتي على مدى السنوات الثلاث الماضية، و ٤٠٠ مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية والعملية السابقة لها خلال نفس الفترة. وتريد الولايات المتحدة النجاح لتيمور - ليشتي، وحكومة الولايات المتحدة مصممة على أداء كل ما هو مطلوب للمساعدة على حدوث هذا. وقد أحرز قدر كبير من التقدم في تيمور - ليشتي بالرغم من حوادث العنف المنفصلة،كما يتبين من استعراض الأمين العام في تقريره لشهر تشرين الثاني/نوفمبر (S/2002/1223)، وكما أشار وكيل الأمين العام غينو صباح اليوم. وننوه خاصة بازدياد التعاون بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا الذي نراه مشجعاً بشكل خاص.

وقد استعرضنا بعناية التوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام المدروس المؤرخ ٣ آذار/مارس (S/2002/243). ونشارك الآخرين قلقهم إزاء حوادث العنف التي وقعت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، ويحزننا ما ترتب عليها من وفاة ما يزيد على ١٠ أشخاص. فهذا العنف دائماً مثار للقلق. ونوافق على أن الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي قد تغيرت شيئاً ما. ويذكر التقرير حادثين لإطلاق النار وقعا في الآونة الأخيرة، اشترك فيهما ما مجموعه نحو ٤٠ رجلاً من المسلحين. وهذه الحوادث مدعاة للانشغال، رغم أننا نرى من المطمئن بعض الشيء أنها صغيرة في نطاقها نسبياً.

وندرك أن هناك شائعات باختفاء مزيد من المسلحين في الأحراش، ويبدو أن تلك البلاغات لحسن الحظ قائمة على الظن. ونشير إلى أن ولاية البعثة تعطي المسؤولية الأولى عن معالجة حوادث الأمن الداخلي من قبيل الحوادث التي شهدناها مؤخراً للشرطة وليس للعاملين في حفظ السلام. وهذا هو التوزيع الصحيح للعمل. فوظيفة الشرطة هي التصدي للعنف الداخلي. ويمكن لموظفي حفظ السلام توفير الدعم للشرطة، غير أننا ينبغي أن نرمي إلى أن يحدث هذا كملاذ أخير، وليس كأمر معتاد. ولا نرى سبباً وجيهاً للتوقف عن تخفيض قوة حفظ السلام، فمن شأن هذا التوقف أن يضيف في الواقع ١ ٠٠٠ موظف من العاملين في حفظ السلام علاوة على مستويات الخفض التدريجي الراهنة.

ويصعب علينا أن نفهم كيف أن قوة لحفظ السلام مؤلفة من ٢ ٧٨٠ فردا - أي التعداد الذي تبلغه في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣ بعد التخفيض الجاري الآن - ستكون غير قادرة على مساعدة الشرطة في مواجهة عدد صغير من اللصوص أو أعضاء الميليشيا السابقين. فإن عرضت المشكلة علينا بصورة أكثر إقناعا، فباستطاعتنا تقبل تعديلات صغيرة في هذا المجال.

ويا ليت تعداد المحافظين على السلام بإمكانه وحده أن يحل هذه المشكلة، لكنا رحبنا به. والاعتقاد أن التوقف عن تخفيض العدد سيحل مشكلة الحوادث الأمنية الفردية هو اعتقاد مهدئ للخواطر فحسب. ومن المغريات أن نعتقد أن الرد الحكيم على الحوادث الفردية لأنشطة العنف يتمثل في تعداد المحافظين على السلام. إلا أنه يبدو أن التعداد ليس هو المسألة الحقيقية، كما أن الحوادث الأخيرة قد وقعت والمستوى العددي الحالي للقوات هو ٣ ٩٠٠ فرد. ولا يوجد من أسباب تدعونا إلى الاعتقاد أن المحافظة على هذا العدد على مستواه ستضع حدا لمثل هذه الحوادث. فإن جمدنا مستوى القوات في وقت وقوع الحوادث ثم ظلت الحوادث تقع في كانون الأول/ديسمبر، هل لا نسمع نفس القضية من الداعين إلى وجوب استمرار تعداد القوات على مستوى ٣ ٩٠٠ فرد؟

إننا نؤيد إعادة توجيه قوة المحافظة على السلام لكي تواجه التهديد الحالي بصورة أفضل. ويمكن للوحدات أن

تزيد من التركيز على اقتفاء آثار الذين تسببوا في الهجمات الأخيرة مستخدمين الأسلحة النارية وأن تعيد انتشارها من المناطق الأقل خطورة إلى الأماكن الأكثر خطورة. ولقد بذل بعض الجهود في هذا الاتجاه، ولكن ما زالت الحاجة تدعو إلى المزيد. علاوة على ذلك، أن الولايات المتحدة تعتقد أنه ينبغي المزيد من التركيز على تقوية قدرات الشرطة. وفي نهاية المطاف، سيغادر حفظة السلام تيمور - ليشتي ولكن شرطة البلاد ستبقى هناك. والاعتماد على حفظة السلام كعكاز لن يقوي مباشرة من قدرات تيمور الشرقية. وليس من الحكمة أو التعقل في شيء أن نتظاهر بأن الأمر خلاف ذلك. فإن اعتُبرت الشرطة غير قادرة على القيام بواجباتها، فلنركز إذا على جعلها أكثر قدرة. وهذا هو التحدي الذي يواجهنا؛ وهذه هي مهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

ونلاحظ أن التقرير يتضمن مقترحات بشأن تعديل توقيت نقل السلطة التنفيذية إلى الشرطة وإصلاح تدريب الشرطة. ومن الأفكار الجيدة الأخرى النظر في تجميد إنقاص تعداد وحدة الشرطة المدنية للأمم المتحدة. هذه المقترحات المتعلقة بعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية هي مقترحات طيبة جدا، غير أن الأمانة العامة لم تقدم سوى القليل من التفاصيل والشرح. والحصول على المزيد من التفاصيل بشأن الخطأ الحاصل في البرنامج الحالي للشرطة المدنية للأمم المتحدة وما يتضمنه برنامج إعادة هيكلتها، وما يتكلفه المزيد من التعديلات، أمر سيساعدنا.

ونود أن نطلب من الأمانة العامة أن تعود مرة أخرى إلى مجلس الأمن باقتراح معدل يركِّز على دعم الشرطة. وباستطاعة التقرير أن يشتمل أيضا على توصيات بشأن إعادة توجيه قوة المحافظة على السلام، وربما أيضا على تعديل متواضع في مستويات قوات المحافظة على السلام. ويجب علينا، حينما نبحث أية تغييرات في مستقبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، أن نهتدي بالهدف الأساسي للبعثة. ومن الجدير بنا أن نذكِّر أنفسنا بأن هدف بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ليس في ضمان أن تكون تيمور - ليشتي خالية من المشاكل، بل في التأكد من أن تيمور - ليشتي لها القدرة على معالجة مشاكلها بنفسها. واستقلالها واعتمادها الذاتي هما هدفان صحيحان.

وأود أن أكرر هنا القول إن الولايات المتحدة تؤمن إيمانا قويا بتيمور - ليشتي وبمستقبلها. وحكومة الولايات المتحدة تلتزم بمساعدة شعب ذلك البلد الصغير على الاستمتاع بمزايا ومسؤوليات استقلاله الذي أضناه الحصول عليه. وسنواصل دعم تلك الجهود من أجل إنماء مجتمع حر آمن مزدهر، كما أنه من بين إسهاماتنا الأخرى التزامنا بالعمل على تحقيق تلك الغاية عن طريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. ونشارك في أهداف التقرير الذي قدمه الأمين العام المساعد غينو اليوم بصورة تعكس ما وراءه من تفكير. وعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بقاء الالتزام بمساعدة تيمور - ليشتي. والصعوبة التي نواجهها ليست في الأهداف، بل في كيفية بلوغ تلك الأهداف. ونعتقد أن خير رد على التطورات الأخيرة هو المزيد من التركيز على دعم الشرطة.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب عن تعازينا لجمهورية كوريا بمناسبة الأحداث المفجعة التي شهدتها في الأسبوع الماضي.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير بشأن الحالة في تيمور - ليشتي (S/2003/243) وكذلك الأمين العام المساعد غينو على عرضه الذي تقدم به. ونمتدح العمل الممتاز الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، كماليش شارما، وموظفوه، كما نهنئ شعب تيمور - ليشتي وممثليه على إنجازاتهم الإيجابية التي

بلغوها حتى الآن في تيمور – ليشتي. زد على ذلك أن ألمانيا ترحب بالجهود التي تقوم بها حكومة تيمور – ليشتي وتؤيدها، برئاسة الرئيس غوسماو وبمساعدة الأمم المتحدة من أجل تعزيز المؤسسات السياسية التي ما زالت ضعيفة وكفالة وتوطيد المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون خلال عملية بناء الدولة الجديدة.

وبالرغم من إنجازات الأعوام الثلاثة الماضية ومن التقدم المستمر، ما زالت هناك من المهام الرئيسية ما يجب تحقيقها في الأشهر والأعوام القادمة. ومن بين المسائل التي يتمثل فيها تحدٍ من أعظم التحديات هي بناء القدرات الذاتية لحكومة تيمور – ليشتي في المجال العسكري ومجال الشرطة. وتأكد إلحاح هذه المهمة من الاضطرابات التي حدثت في ديلي في ٤ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

وأعتقد أننا متفقون جميعا على أن حالة الأمن في تيمور – ليشتي لا تزال من أكبر شواغل الحكومة والمجتمع الدولي، مثلما أبرزه تقرير الأمين العام. ويقودنا تقديرنا إلى القول إن حالة الأمن قد تدهورت إلى حد ما في الأشهر الثلاثة الماضية. ورغم هذا فإن مثل تلك الحوادث ما زالت ضئيلة بدرجة نسبية وشارك فيها عدد محدود من المخلِّين بالقانون. كما أننا على علم بالشائعات القائلة إنه من المحتمل أن تكون الميليشيات والجماعات المسلحة السابقة تحاول تقويض الاستقرار في الدولة الجديدة، ولكنه، حتى الآن، يبدو أن الدليل ضعيف على صحة تلك الشائعات.

لقد أعملنا الفكر في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وخاصة الاقتراح القاضي بالمحافظة على التعداد الحالي لوحدات المحافظة على السلام حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وذلك ردا على المشاكل الأخيرة في قطاع الأمن. وأود أن أشير هنا إلى أن التفويض الممنوح لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية يضفي على الشرطة، لا على المحافظين على السلام، المسؤولية الأولى عن معالجة حوادث الأمن الداخلي. ولسنا مقتنعين بقيمة ذلك الاقتراح، ونفضل في الوقت الحاضر أن نتمسك بالخطة كما جاءت في القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢).

وعلى المحافظين على السلام، بمقتضى تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، أن يعملوا كخط دفاع ثان إن كانت قدرات الشرطة ليست كافية أو مستنفدة. ولسنا مقتنعين بأن هذه هي الحالة اليوم. من أجل ذلك نود أن نتساءل عما إذا كان من غير الممكن تركيز كل جهودنا على دعم قدرات الشرطة في تيمور – ليشتي في ضوء التحديات الجديدة التي برزت في الأشهر الماضية. وفي هذا المجال، فإننا مستعدون للنظر في اقتراح قُدم أخيرا بالتوقف عن الخطة القاضية بتخفيض تعداد الشرطة. إلا أننا نود أن ندخل في مباحثات مستفيضة بصدد عيوب البرنامج الحالي لتدريب الشرطة ونود أن نعرف المزيد عن التكاليف الإضافية المترتبة على ذلك.

إلى هذا، فإننا نتساءل بصدد قوة المحافظة على السلام ذاتها عما إذا لم يكن في الإمكان إعادة توجيه القوة من أجل تقوية مواجهتها للتحديات الحالية بدلا من المحافظة على تعداد القوة على مستوى أعلى مما كان مخططا له أصلا. فعلى سبيل المثال، يمكن إعادة انتشار المحافظين على السلام من المناطق الأقل خطورة إلى الأماكن الأكثر خطورة، وزيادة قدرتهم على التنقل.

وفي الختام، لسنا مقتنعين بما إذا كان من الضروري، في هذه المرحلة، الخروج على المسار الذي تقرر في القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) من العام الماضي. ونريد إجراء مزيد من المناقشة والتحليل للوضع وأن تستكشف كل البدائل قبل أن نغير القرارات القائمة.

ومع ذلك، أود التأكيد على أن هدفنا الواضح هو أن تكون تيمور - ليشتي مستقرة وديمقراطية، ولا تحتاج إلى مساعدة دولية. ولذا، علينا أن نبقي استراتيجيتنا قيد الاستعراض دائما لكي نضمن أن قصة النجاح الوشيكة سوف تتحقق.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يشارك في تقديم التعازي في وفاة عدد من حفظة السلام من جمهورية كوريا.

ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام، السيد غينو، على عرضه للتقرير الخاص للأمين العام وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها بشأن آخر التطورات في تيمور - ليشتي.

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء تردي الحالة الأمنية في ذلك البلد. إن تزايد عدد حوادث العنف واتساع نطاقها يمثل علامة تنذر بالقلق، كما أن المعلومات التي تشير إلى أن المقاتلين السابقين يشكلون مجموعات مسلحة، ويقيمون القواعد والمخابئ السرية للأسلحة، بغرض تقويض الاستقرار، تتطلب استقصاء فوريا ومتعمقا للغاية. وفي حالة تأكد هذه المعلومات، سيتعين على كل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، إلى جانب قوات الدفاع وقوة الشرطة لتيمور - ليشتي، أن تتخذ إجراءات سريعة ومناسبة لتحييد التهديدات الناشئة بشكل فعال. وإننا نشعر بالقلق أيضا من أن يكون الباعث على تزايد نشاط المجموعات المسلحة عناصر ذات دوافع سياسية.

ونحن نوافق على ما خلص إليه التقرير من أن ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب واستمرار مشكلة اللاجئين وبقائها بدون حل تظل عناصر رئيسية لزعزعة الاستقرار فضلا عما تنطوي عليه من آثار سلبية لا على التنمية الاقتصادية فحسب، بل وعلى الحالة الأمنية أيضا.

وفي هذا الصدد، نناشد العنصر المدني في بعثة الأمم المتحدة بذل أقصى جهد ممكن لمساعدة السلطات التيمورية في تنفيذ سياسة اجتماعية واقتصادية مستنيرة تستهدف إيجاد فرص عمل والقضاء على الفقر وإعادة بناء البنية التحتية.

ويكتسي استمرار المساعدة التي يقدمها مجتمع المانحين أهمية رئيسية في هذا الصدد. ونأمل أن تتمكن إندونيسيا وتيمور - ليشتي قريبا، ومن خلال الجهود المشتركة وبدعم من بعثة الأمم المتحدة، من حل مشكلة الـ ٢٨ ٠٠٠ لاجئ الباقين في الأراضي الإندونيسية.

وإننا مستعدون للنظر بعناية في الأفكار الواردة في التقرير بشأن إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة وإعادة النظر في الجدول الزمني لتقليص قوام عنصرها العسكري وتعزيز عنصر الشرطة. غير أننا نعتقد أنه قد يكون من المفيد أن نعيد النظر فيما إذا كان لدينا احتياطي إضافي يسمح بتعزيز فعالية الأنشطة التي تضطلع بها كل عناصر البعثة، بغية ضمان الأمن وتوفير التدريب والمساعدة للهياكل التيمورية لإنفاذ القانون.

السيد بلنغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أنا، أيضا، أن أشكر الأمين العام على النوعية الممتازة لتقريره الخاص عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، الذي قدم لنا للتو.

كما أود أن أعرب عن التقدير للعرض الواضح والمفصل الذي قدمه وكيل الأمين العام جان - ماري غينو فضلا عن بيانه البليغ. وأود كذلك أن أرحب بحضور الممثل الدائم لتيمور - ليشتي، السفير غوتريس، في هذه القاعة صباح هذا اليوم. ويسرني أن بلدينا قد قررا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وهو القرار الذي سيكتسي صفة رسمية في المستقبل القريب.

وشأني شأن المتكلمين السابقين، أود أن أعرب عن تعازي الكاميرون لجمهورية كوريا في خسارتها الفادحة لخمسة من رعاياها الأعضاء في الوحدة الكورية المشاركة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

إن تقرير الأمين العام يأتي في الوقت المناسب. وأود أن أعلن بصورة قاطعة أن الكاميرون توافق وبدون أي تحفظ عل التوصيات الواردة في الفقرات من ١٩ إلى ٣٤ من الفرع ثالثا من ذلك التقرير.

لقد كانت جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية في كنف الأمم المتحدة، وهي مبعث الفخر لمجلس الأمن.

ولقد أكدنا في مناسبات عديدة على أن الأمن والاستقرار في هذه الديمقراطية الفتية يمثلان شرطا أساسيا لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. والتحديات الكثيرة التي تواجهها السلطات التيمورية الجديدة – في مجالات التعليم وإعادة البناء والإنعاش الاقتصادي، ومكافحة البطالة المزمنة التي تؤثر على هذا البلد ومن حيث بناء القدرات – لا يمكن التصدي لها إلا إذا تحقق الأمن الداخلي والخارجي وتمكنت المؤسسات الديمقراطية من التغلب على أي محاولة لزعزعة هذا الأمن.

ومن الجلي اليوم أن المليشيات السابقة ما زالت تملك قدرة كبيرة على إلحاق الضرر وأنها بدأت في الشهور الأخيرة بإعادة بناء شبكات سرية بهدف واضح يتمثل في تهديد الديمقراطية التيمورية.

وإننا نرحب بالإجراءات التي يوصي الأمين العام باتخاذها، لا سيما تلك التي تستهدف تعليق تقليص قوام العنصر العسكري للبعثة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لتيسير إعادة نشر تلك القوات على الحدود مع إندونيسيا. وبالمثل، فإن إقامة وحدة شرطة دولية لمكافحة الشغب قرار حكيم للغاية، بالنظر إلى المظاهرات التي وقعت نتيجة أحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ومن الواضح في هذه المرحلة أيضا أن قوة شرطة تيمور – ليشتي ما زالت في حاجة ملحة إلى مساعدة تقنية رفيعة المستوى. ويؤيد وفدي الاقتراح الداعي إلى زيادة عدد الخبراء رفيعي المستوى من ١٠٠ إلى ٢٠٠.

إن تعزيز التعاون الأمني بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي يمثل جانبا هاما في استراتيجية البعثة. ونشجع كلا البلدين على الإسراع في وضع اللمسات الأخيرة على ترسيم الحدود المشتركة بينهما. وفي المقام الأول، نؤيد خطة السلطات الإندونيسية لنقل اللاجئين التيموريين إلى محافظات أخرى، بعيدا عن الحدود التيمورية.

وتناشد بلادي المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يدعموا هذه المبادرة فورا فمخيمات اللاجئين أرض خصبة للميليشيات التي تستخدمها لتجنيد الناس الذين تستغلهم لإدامة عدم الأمن في تيمور – ليشتي.

وكما أكدت بالفعل، فإن جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية هي إحدى أعظم قصص النجاح لمجلس الأمن والأمم المتحدة فلنعمل على أن يدوم هذا النجاح وأن تعيش تيمور – ليشتي في سلام ضمن حدود آمنة، وأن تضطلع بالمهمة الجبارة المتمثلة في إعادة البناء والتنمية الأمر الذي يضمن تقدمها الاقتصادي والاجتماعي لشعبها.

وأخيرا، تود بلادي أن تعيد تأكيد دعمها لبعثة الأمم المتحدة، وكماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام، وكامل فريقه المدني والعسكري. وفي هذه الأوقات العصيبة، نبدي تشجيعنا للسلطات التيمورية، لا سيما الرئيس زانانا نحو سماو ورئيس الوزراء ماري الكاتيري.

السيد ووكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا.

ونتقدم أيضا بتعازينا إلى جمهورية كوريا لفقدان خمسة من حفظة السلام الملحقين ببعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

لقد استعرضنا تقرير الأمين العام باهتمام شديد. ونحن نتفق معه على أن اليقظة ضرورية. فالحالة، ما زالت محفوفة بالخطر، لكن علينا أن نحدد بوضوح الطابع الحقيقي للتهديد إذا أردنا أن نستجيب على النحو الكافي. وهناك داخل البلاد خطر حقيقي من أن المواجهات، من قبيل المواجهات التي حدثت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قد تندلع مجددا في ديلي أو أن تقع أحداث أقل منها في المقاطعات. أما بالنسبة إلى الحدود الخارجية، فإننا نرى مع ذلك أن دولة تيمور - ليشتي الجديدة لا تتعرض لخطر حقيقي. فعلاقاتها مع جاكرتا باتت طبيعية. ويبدو لنا أن الميليشيات في تيمور الغربية سرحت عناصرها بصورة عامة.

وبناء على هذا التحليل، فإن أفضل استجابة هي بلا شك تعزيز قدرات حفظ السلام لدى التيموريين. وتوصيات الأمين العام في ذلك السياق طيبة بصورة خاصة ونحن نؤيدها تأييدا كاملا. وينبغي لنا، على سبيل الأولوية، تكثيف تدريب الشرطة التيمورية. فهل من الممكن أن توفر لنا الأمانة العامة معلومات إضافية عن التجنيد وسياسات تدريب الشرطة التيمورية؟

ومثلما قال ممثلو المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا، فإن مسألة تكييف المكون العسكري للبعثة هي مسألة أخرى تماما. لدينا أسئلة عن تنقيح الجدول الزمني لتخفيض عددها من ٢ ٧٨٠ فردا اليوم إلى ١ ٧٥٠ فردا بحلول نهاية العام. ومهمة حفظة السلام لا تتمثل في الحفاظ على النظام؛ فتلك مهمة الشرطة، الشرطة التيمورية قدر الإمكان. ولدينا الثقة برئيس بعثة الأمم المتحدة لإعادة نشر الأفراد التابعين له، بما أمكن من فعالية، من المناطق الأكثر هدوءا إلى المناطق الأكثر حساسية - ولا سيما إلى تخوم الخط التكتيكي للتنسيق. وترى أن ذلك يمكن من حماية أحد أعظم نجاحات الأمم المتحدة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): قبل أن أبدأ بياني الرسمي، أود أن أتقدم بتعازينا إلى جمهورية كوريا لفقدانها خمسة من حفظة السلام، والى الأسر المكلومة.

ويشكر الوفد الصيني الأمين العام على تقريره الخاص، ووكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية.

منذ أن نالت تيمور - ليشتي استقلالها، تدعو التطورات التي حصلت عموما هناك إلى التشجيع. فالحكومة عاكفة على بناء الدولة في جميع جوانبها بطريقة منظمة. وعلى الجبهة الداخلية، تحاول تحقيق مشاركة ديمقراطية ذات قاعدة عريضة. وعلى الجبهة الدبلوماسية، تعمل بنشاط على إرساء وتطوير علاقات ودية وتعاون مع جميع بلدان العالم، ولا سيما بلدان المنطقة. ويسر الصين أن تذكر أن تيمور - ليشتي وإندونيسيا تسعيان إلى التمتع بعلاقة حسن جوار تترك أثرا إيجابيا على الاستقرار في البلاد وفي المنطقة لأجل طويل.

وتعرب الصين عن تقديرها لبعثة الأمم المتحدة على دورها الداعم. ونحن سنظل نؤيد عملها.

وفي الأشهر القليلة الماضية، اندلعت مع ذلك أعمال العنف والهجمات المسلحة في تيمور - ليشتي مهددة الأمن القومي لذلك البلد الفتي وباعثة على قلق المجتمع الدولي ومجلس الأمن. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن هذه الأحداث والتطورات لها أثر مخيف على البلد الذي يمر بالمراحل الأولى من التطور السياسي والاقتصادي فيه.

وتعرب الصين عن قلقها إزاء هذه الحالة. فالأمن والاستقرار شرطان مسبقان لبناء الدولة والتنمية، وإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي الجارية في تيمور - ليشتي، وفقا لتطلعات المجتمع الدولي، ستعتمد على تحقيق الاستقرار لأمد طويل واستمرار تحسن البيئة الأمنية. وفي التحليل النهائي، فإن هذا الأمر سيعتمد على جهود شعب تيمور - ليشتي نفسه. ومع ذلك، وحسبما تدل التجربة في بلدان ومناطق أخرى، على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يوفرا المساعدة اللازمة في هذه العملية، إذا أريد استقرار الحالة وإذا أريد بناء قدرة البلد. فهذه الأمور حيوية بل وهامة ولا غنى عنها.

وبموجب ولاية مجلس الأمن، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة بدور إيجابي في مساعدة سلطات تيمور - ليشتي على بناء القدرات لديها. وبعد إجراء تحليل دقيق لتوصيات الأمين العام، توافق الصين لو لزم الأمر على إعادة النظر مع قدر من المرونة في خطط تصغير البعثة وإجراء التكييفات المناسبة بغية تهيئة الظروف أمام البعثة للوفاء بولايتها.

لقد أسهم المجتمع الدولي في استقلال تيمور - ليشتي. وهو قطع التزامات أيضا بمساعدة ذلك البلد الفتي على إعادة إعماره وتحقيق التنمية المستدامة فيه، وبينما نشعر بالاعتزاز حيال التقدم المحرز حتى الآن، ينبغي لنا كذلك أن نحترم التزاماتنا على نحو مسؤول بمساعدة تيمور - ليشتي على التصدي للتحديات التي تواجهها. وما فتئت الصين تؤيد منذ أمد بعيد استقلال تيمور - ليشتي، وستواصل دعم شعبها في الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق الاستقرار الوطني. وسنواصل أيضا توفير المساعدة ضمن ما نملك من قدرات.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بشكر وكيل الأمين العام غينو على عرض هذا التقرير (S/2003/243) وأن أبدي سعادتي الكبيرة بكونكم، سيدي، قد قرعتم ناقوس الإنذار بشأن الحالة المتغيرة. وأود أيضا أن أشارك زملائي في تقديم التعزية إلى جمهورية كوريا على الخسارة التي منيت بها قوة حفظ السلام في تيمور - ليشتي.

قبل أقل من عام، احتفل المجتمع الدولي بسعادة بمولد دولة جديدة. فبعد أعوام عديدة من النضال وُلدت أخيرا جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية بوصفها كيانا سياسيا مستقلا، وكانت الأمم المتحدة راعيتها، وذلك في عرض لقوة المجتمع الدولي عندما يقرر مؤازرة حق العقلانية ضد القوة الغاشمة والظلم. ويسعدني أن أرى جالسا على يميني الممثل الدائم لتيمور - ليشتي، صديقي السفير غوتيريس.

لقد كنا جميعا، ولا نزال، واثقين تماما بمستقبل تيمور - ليشتي رغم الأنباء المثيرة للقلق التي وردت مؤخرا من ذلك البلد. وفي الحقيقة، نعتقد بأن لا أحد كان يتوقع أن تسير الأمور بدون مشاكل إضافية، أو أن السلم والاستقرار سيسودان بلا قلق، وكما يبدو فليس ذلك هو الحال.

ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة تيمور - ليشتي بنفس الالتزام وأن يسمح بذلك لشعب تيمور - ليشتي بأن يزيد من توطيد حريته واستقلاله اللذين نالهما بمشقة. إن إمكانية استمرار المجتمع الدولي في الاعتزاز بتيمور - ليشتي هي نجاح عظيم لإرادته الجماعية.

إن التقرير الخاص للأمين العام عن تيمور - ليشتي المقدم إلى المجلس يسبب قلقا شديدا، نظرا للحالة الأمنية الخطيرة في تيمور - ليشتي. فالهشاشة النسبية لقوات الأمن وعدم قدرتها على استعادة النظام هما في الحقيقة مدعاة للقلق. إن أنشطة الميليشيات السابقة والأدلة الجديرة بالتصديق التي كُشف عنها في التقرير هي بالفعل مثيرة

للقلق. ونحن نعتقد أن البلدان المجاورة تتحمل مسؤولية خاصة في السيطرة على مثل هذه الأنشطة وكبحها، حيث من الممكن أن تصبح مصدرا لأشد الحوادث غير المرغوب فيها. ونحث حكومتي تيمور - ليشتي وإندونيسيا على تعزيز علاقة حسن الجوار بينهما.

الحالة السائدة حاليا ستجبر مجلس الأمن في نهاية المطاف على تعديل خطط تقليص حجم البعثة التي كان من المتوقع تنفيذها في المستقبل القريب. ولكن يجب فعل ذلك بحكمة وحذر شديدين. وفي هذا الصدد، يؤيد الوفد الأنغولي تماما المقترحات المعروضة في التقرير المرفوع إلى مجلس الأمن الذي ننظر فيه. وفي حقيقة الأمر، فإن التطورات الأخيرة تبرر القرار الذي اخترناه تماما.

إن خطة التعديل المقترحة تتضمن خطوات معقولة ومنطقية لتعزيز الاستقرار وإتاحة الوقت المطلوب كي تصبح أجهزة الأمن التيمورية جاهزة للاضطلاع بمهامها. وفي حقيقة الأمر، يقترح التقرير استراتيجية منقحة لعمل الشرطة، مع إنشاء قوة شرطة محترفة في تيمور - ليشتي بوصفها عاملا أساسيا لتوطيد الدولة الديمقراطية. ونحن راضون عن التقدم المحرز حتى الآن في بناء قوة شرطة تيمورية جديرة بالثقة، ونتفهم تماما الشواغل التي تكمن وراء الاقتراح: الحاجة إلى المزيد من التدريب وتعزيز قدرة القوة على احتواء الاضطرابات المدنية في المناطق الحضرية، وتعزيز قدرة الشرطة على التصدي للتهديدات من الجماعات الإجرامية والجماعات المسلحة في المناطق الريفية وفي منطقة خط التنسيق التكتيكي. ونجد أن الوضع على طول ذلك الخط ومستوى النفوذ الذي تحتفظ به الميليشيات السابقة في مثل هذه المنطقة الحساسة يثيران قلقا خاصا.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لمساعدة إندونيسيا في إعادة التوطين بأسرع ما يمكن لأكبر عدد ممكن من اللاجئين السابقين الذين يشكلون تهديدا خطيرا على السلم والاستقرار في تيمور - ليشتي. علاوة على ذلك، نرى أنه ينبغي للسلطات الإندونيسية أن تبذل قصارى جهدها كي تكبح الأنشطة المناهضة لتيمور - ليشتي التي تتم في منطقة الحدود وفي غرب تيمور - ليشتي.

في الختام، نعيد التأكيد على دعمنا للاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام. كما نعتقد أن من الأهمية بمكان أيضا أن يكون هناك التزام إضافي من المجتمع الدولي تجاه تيمور - ليشتي حتى لا تضيع الاستثمارات السياسية والإنسانية الكبيرة المكرسة حتى الآن. إننا نؤيد تماما مقترحات تأجيل خطة تقليص حجم البعثة حتى نتأكد من قدرة التيموريين أنفسهم على التعامل مع الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي ومن اضطلاع جيرانها بدورهم بحماس أكبر في كبح الأنشطة المزعزعة للاستقرار ضد البلد الجديد. ونشاطر الأمين العام نداءه من أجل الدعم الثنائي لاستكمال جهود البعثة، بما في ذلك الدعم في مجالات الدفاع والشرطة والعدل الحيوية.

أخيرا، نعيد التأكيد على ثقتنا التامة بأن شعب تيمور - ليشتي، كعهدنا به، سيتمكن بمساعدة وتضامن دوليين من التغلب على ظروفهم الصعبة، مثلما تغلبوا عليها في الماضي.

السيدة مننديز (اسبانيا) (تكلمت بالاسبانية): بداية، نعرب عن تعازينا لحكومة جمهورية كوريا على فقدانها لمواطنين من بلدها كانوا يخدمون في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور - ليشتي.

إننا ممتنون للتقرير الخاص من الأمين العام (S/2003/243) والإحاطة الإعلامية من السيد غينو بشأن مسألة تعديل البرنامج المقترح لتقليص حجم البعثة.

ونأسف على الزيادة الكمية والنوعية في الحوادث التي وقعت في الأشهر الأخيرة. ويبدو أن هذه الأعمال تأتي من مصادر مختلفة، ولكنها كلها تؤكد أهمية إنشاء شرطة وقوات مسلحة في تيمور - ليشتي قادرة على حفظ أمن واستقرار البلاد وضمان الاحترام لسيادة القانون. ومن المهم للغاية أن تتعاون حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا فيما بينهما ومع بعثة الأمم المتحدة في جميع الجوانب.

ثمة قضايا مختلفة تظل أساسية ستسهم في تهيئة بيئة لأمن أكبر. أولا، ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود قبل ٣٠ حزيران/يونيه. والقضية الثانية هي إعادة اللاجئين الموجودين حاليا في إندونيسيا إلى وطنهم وإعادة توطينهم. ثالثا، هناك حاجة إلى مثول كل المسؤولين عن الجرائم الخطيرة أمام المحكمة.

ونعتقد بأنه يجب تعديل خطة تقليص حجم البعثة اتساقا مع القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢)، وطبقا لاقتراح الأمين العام، وبغية حماية الأمن في الأمد القريب وعلى نحو فعال وإعداد مؤسسات تيمور - ليشتي لتولي المسؤولية الكاملة في المستقبل. ولذلك فإننا نؤيد الاستراتيجية العسكرية المنقحة ذات المرحلتين التي اقترحها الأمين العام، والتي ستنتهي بتسليم مسؤولية الدفاع إلى قوة الدفاع في تيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٤. أخيرا، نؤيد أيضا الاستراتيجية المنقحة لأنشطة الشرطة ، كما وصفها الأمين العام، بغية ضمان أن يحدث تسليم الصلاحيات بصورة لا تهدد الاستقرار وتحترم الرغبة الشرعية لحكومة تيمور - ليشتي في تحمل مسؤولية الأمور الأمنية في أقرب فرصة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا.

أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بأخلص تعازي وفدي إلى حكومة جمهورية كوريا وإلى الأسر المكلومة على الفقدان المأساوي لأرواح خمسة من الجنود الكوريين العاملين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور - ليشتي.

أود أن أعرب عن تأييد وفدي لتقرير الأمين العام وأن أتقدم بالشكر إلى السيد جان - ماري غينو على عرضه الممتاز للتقرير.

قدم لنا ميلاد جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ بصيصا من الأمل بمستقبل أفضل لشعب تيمور - ليشتي الذي ظل فترة طويلة ضحية لتقلبات التاريخ. وللأسف فإن الحوادث المسلحة العديدة والاضطرابات الأهلية في البلد منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أخمدت تفاؤلنا وبددت آمالنا. وخطورة تلك الأحداث ينبغي أن تدفع المجلس إلى النظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها لتفادي تعرض الإنجازات القيِّمة التي تحققت للخطر نتيجة سنوات ثلاث طوال من الجهود المضنية التي بذلها المجتمع الدولي.

إن المخاوف التي تملكت الشعب في وقت يمر فيه البلد بمرحلة حرجة من تطوره السياسي والاقتصادي تثير انزعاجا شديدا. وفي هذا السياق، يؤمن وفدي بضرورة إجراء التحريات الملائمة على وجه السرعة بغية تحديد أصل مناخ عدم الاستقرار وإيجاد الحلول الصحيحة. ونحن نؤمن بأن الخطوة الأولى ينبغي أن تكون الضمان السريع للقدرة الضرورية للحفاظ على الأمن من أجل صون وتعزيز إنجازات الأعوام الثلاثة الماضية.

إن القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ أعطى البعثة ولاية محددة بأن تكفل، على أساس مؤقت، تنفيذ القوانين وتحقيق الأمن العام؛ وأن تسهم في تطوير قوة الشرطة الوطنية؛ وبأن تقدم العون للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي

لتيمور – ليشتي. ونظرا للتهديد المتزايد لاستقرار وأمن البلاد، ينبغي الآن دعم تلك الولاية بشدة أكثر مما سبق.

ولهذا السبب نؤيد تماما توصيات الأمين العام، لا سيما فيما يتعلق بخطة نشر العنصر العسكري على مرحلتين حتى شهر أيار/مايو ٢٠٠٤ وتعزيز القدرة التشغيلية لشرطة البعثة بغية تمكينها من التصدي للاضطرابات الأهلية وتحسين قدرة شرطة تيمور – ليشتي على احتواء تلك الاضطرابات.

غير أننا نتفق على أننا يجب أن لا نستبعد احتمال تنقيح هذه الخطط في حالة حدوث تحسن أو تدهور كبير في المناخ الأمني العام. وفضلا عن ذلك، يود وفدي أن يركز على ضرورة أن يعزز زعماء وشعب تيمور – ليشتي على نحو كامل تنفيذ التدابير الضرورية بغية التصدي لذلك التحدي. ونشجع أيضا الطرفين الإندونيسي والتيموري على مواصلة المفاوضات لإبرام اتفاق نهائي بشأن ترسيم الحدود بغية منع التوتر المحتمل وتعزيز علاقات الثقة بين البلدين.

أخيرا، يود وفد بلادي أن يكرر النداء الموجه إلى المانحين لتقديم دعم متزايد لتيمور – ليشتي في المجالات الأساسية من قبيل الدفاع والشرطة والعدالة وتخفيض معدل حدوث الجرائم. ونحن على اقتناع بأن ذلك سيؤدي إلى تعزيز أنشطة البعثة ويسهم، في المستقبل القريب، في إقامة السلام والاستقرار اللذين سيشكلان أساس التنمية المستدامة في البلد.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل تيمور – ليشتي، وأعطيه الكلمة.

السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): تتقدم حكومتي إليكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس. ونود أن نشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة وعلى منحنا فرصة الكلام هنا اليوم.

تود تيمور – ليشتي أن تشيد بالأمين العام على تقريره الشامل الخاص الذي جاء في أنسب وقت حول بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور – ليشتي (S/2003/243). ونود أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام على التزامه بتحقيق مرامي وأهداف قرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢) في الإطار الزمني الذي حدده.

ونود أن نعرب عن عميق امتناننا لوكيل الأمين العام، السيد جان – ماري غينو، على التعليقات التي أدلى بها هذا الصباح. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لقيادة ومشورة الممثل الخاص السفير كاماليش شارما، وأيضا إلى نائب الممثل الخاص الموجود بين ظهرانينا اليوم. فقد كان عملهم قيِّما للغاية على جميع الصعد، لا سيما فيما يتعلق بتنمية وتعزيز البنية التحتية والإدارة العامة وقدرات إنفاذ القانون.

ونؤيد وفودا أخرى في الإعراب عن خالص تعازينا للجمهورية الكورية حكومة وشعبا لفقدان أرواح الجنود الشبان في أويكوسي مؤخرا.

ونلاحظ على وجه الخصوص أن اقتراحات الأمين العام بإدخال تعديلات على جدول تقليص الحجم لا تغيّر المفهوم العريض لعمليات البعثة أو تاريخ انسحابها أو هدفها النهائي لتدعيم استمرارية وكفاية القدرات الأمنية في تيمور – ليشتي.

وتكرر تيمور – ليشتي تقديرها لمجلس الأمن والبعثة والبلدان المانحة على دعمهم وتفهمهم وصبرهم. فنتيجة لمعونتهم ومساندتهم، حققنا بالفعل الكثير في غضون أشهر معدودة. ونواصل التعويل على دعمهم على جميع الصعد،

لا سيما في تقديم الدعم المادي والفني لقوات الدفاع والشرطة في بلادنا.

ولا يثير الدهشة بالضرورة أن الجماعات المختلفة المؤيدة للميليشيا والمناهضة لتيمور - ليشتي من وراء الحدود تواصل إثارة وتحريك الصراع والعنف في تيمور - ليشتي. لقد كان كفاحنا من أجل الاستقلال شاقا، واستمر لعقود. وبعض المليشيات السابقة، التي لا يسرها الاستقلال والديمقراطية والحرية، سواء في إندونيسيا أو تيمور - ليشتي، لم تستسلم بعد. وتعكس الهجمات الإرهابية الأخيرة التي شُنت في المنطقة الحدودية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام خطة منسقة لزعزعة الاستقرار في تيمور - ليشتي ولتدمير دولة أنشئت بمساعدة مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وفي وقت قريب لا يتجاوز يوم أمس، قام الشعب التيموري في منطقة أتابي بالقبض على عضو آخر من المليشيات السابقة وهو مسلح ببندقية من طراز (SKS). ومع ذلك، تظل جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية على ثقة مطلقة بأن مثل هذا الإرهاب والتدخل الإجرامي الخارجي لن يسودا. إن مجلس الوزراء بصدد النظر حاليا في إبرام اتفاقيات لمكافحة الإرهاب، ستساعدنا في الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويحيط تقرير الأمين العام (S/2003/243) علما بالتقدم الكبير الذي أحرز في العلاقات الثنائية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وما انفك تعزيز العلاقات مع جيراننا من الأولويات القصوى. ونحن ممتنون للتعاون المستمر وحسن النية من حكومة إندونيسيا. ونتوقع أن نستمر على طريق مفاوضاتنا بشأن الحدود ومعالجة مسألة اللاجئين والمسائل الأخرى. والعلاقات مع إندونيسيا اليوم أخوية وممتازة.

وقبل أسابيع قليلة، قامت وحدة الجرائم الخطيرة التي أنشئت خلال ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بتوجيه الاتهام إلى بعض القادة العسكريين الإندونيسيين الرئيسيين السابقين. وبسبب حساسية المسألة بعث الرئيس زانانا غوسماو ورئيس الوزراء ماري ألكاتيري بوفد عالي المستوى برئاسة وزير الخارجية والتعاون، السيد راموس - هورتا، لينقل إلى السلطات الإندونيسية شواغل تيمور - ليشتي وموقفها الرسمي. وكما هو الحال في أي بلد ديمقراطي، فإن استقلال القضاء مكفول في تيمور - ليشتي. ومع احترام الحكومة للقضاء في تيمور - ليشتي، فإنها أيضا تسعى مع الحكومة الإندونيسية إلى إيجاد وسائل أفضل لتحقيق العدالة وإعمال الحق. ونؤكد من جديد قناعتنا الراسخة بأن المصالحة وتضميد الجراح سيؤثران إيجابيا على العلاقات بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي.

كذلك تواصل تيمور - ليشتي علاقاتها الطيبة مع استراليا وتقترب المفاوضات الصعبة بشأن تطوير البترول والغاز من بحر تيمور من التوصل إلى نتائج ناجحة. وبصورة أكثر عالمية، تواصل تيمور - ليشتي تطوير علاقات طيبة مع جميع الدول. ويشرفنا فعلا أن نصبح عضوا في مجتمع الأمم. وقد أصبحنا عضوا في حركة عدم الانحياز الشهر الماضي في كوالالمبور.

وداخليا، تعمل تيمور - ليشتي بشدة على تطوير وإرساء التشريعات والقوانين والمؤسسات الديمقراطية الضرورية لضمان العدالة والأمن. وعمرنا لا يتجاوز أشهرا قليلة. فنحن نحتاج إلى المزيد من القضاة المدربين والمحامين وموظفي الإصلاحيات ومرافقها، وموظفي الشرطة والجيش المتخصصين. ومع ذلك، ما زلنا على ثقة بأن حيوية الشعب التيموري والتزامه الديمقراطي وإرادته ستظل تدفعنا إلى الأمام في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، نعلم بأن في وسعنا أن

نعول على المساعدة المستمرة للمجتمع الدولي في تحقيق تلك الأهداف، ثنائيا ومن خلال الأمم المتحدة على حد سواء.

وتقدر تيمور - ليشتي الحكمة التي أبداها أعضاء مجلس الأمن في جعل القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) ينص على إعادة التقييم المستمرة للاحتياجات الأمنية وعلى تقليص البعثة وفقا لجدول موضوع. ويواصل الأمين العام إعادة تقييم تنفيذ عملية تقليص بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لضمان ارتباطها ارتباطا واقعيا بالحالة الراهنة وبصورة خاصة، نعتقد أن التعديلات في عملية التقليص ستضاعف فاعلية البعثة في مساعدة تيمور - ليشتي على مواجهة التهديدات الأمنية الجارية البالغة الخطورة. وتؤيد حكومة تيمور - ليشتي تأييدا مخلصا وتدعم إعادة التقييم والتوصيات والاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام.

وتعمل حكومة تيمور - ليشتي بصورة واعية، في إطار القيود في الموارد الخاصة بها، على تحقيق هدف تهيئة بيئة آمنة ومستقرة لإنماء واستقرار البلد في المستقبل. إن إسهام البعثة في تلك العملية إسهام كبير ولا بد من أن يستمر على المستويات المطلوبة بينما تتطور القوات الأمنية التيمورية إلى أعلى قدراتها.

وناقش رئيس الوزراء ماري الكاتيري مؤخرا مضمون تقرير الأمين العام الخاص المرفوع إلى مجلس الأمن مع الممثل الخاص كاماليش شارما، وأعرب عن دعمه الكامل للمقترحات الواردة في التقرير. وسلط رئيس الوزراء الضوء بصورة خاصة على الأهمية الجوهرية للمقترحات المتعلقة بتعزيز قدرة الشرطة من خلال تعزيز التدريب وتوفير معدات إضافية. وشكر الأمين العام على الاقتراح بنشر وحدة مشكّلة دوليا لتوفير الوقت المطلوب لكي تثمر تلك الإجراءات. كذلك أيد رئيس الوزراء تأييدا تاما القرار بوقف سحب المكون العسكري للبعثة وبتعزيز قدراتها للقيام بعمليات ضد نوع الحوادث التي وقعت في إيرميرا و، مؤخرا، في أتاباي.

وتمثل الاقتراحات المقدمة في تقرير الأمين العام تصورا متناسبا ومدروسا ومتوازنا بصورة جيدة للأخطار الناشئة التي تهدد بزعزعة استقرار الحالة الأمنية في البلد. ومن شأن تلك التهديدات أن تعرّض للخطر الاستثمارات الكبيرة التي وضعها في الماضي المجتمع الدولي والحكومة التيمورية.

لذلك وعد رئيس الوزراء بأن يجد، بمساعدة الدول المانحة، الدعم المطلوب للميزانية بهدف التطوير المتسارع لقوة الشرطة الوطنية من خلال توظيف وتدريب ٥٠٠ ضابط شرطة إضافي سيكونون، بعد اكتمال تدريبهم، ضباط اتصال مع الجماعات المسلحة. ومن الواضح أن هؤلاء الضباط سيحتاجون إلى تزويدهم بالمعدات بطريقة تمكنهم من المواجهة الفعالة لطبيعة ومدى نوع الأسلحة التي تستعملها الجماعات المسلحة. وستتخذ حكومة جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية الخطوات الضرورية في ذلك الصدد في الوقت المناسب.

ومن ناحية، هناك مطلب واضح لضمان ألا يؤدي تقليص المكون العسكري للبعثة والافتقار إلى القدرات المطلوبة لدى الشرطة إلى اختبار سابق لأوانه لقدرات الشرطة على أيدي الجماعات المسلحة. وفي نفس الوقت، من الأهمية القصوى أيضا أن تجهز تيمور - ليشتي بصورة كافية للإمكانية الكبيرة في أن يتعرض الاستعداد الأمني للدولة الوليدة للاختبار على أيدي قوات مسلحة بعد مغادرة البعثة، وأن تحمى من ذلك. وتوفر المقترحات الحالية الواردة في التقرير الخاص للأمين العام، إلى جانب الإجراءات التي ستقوم بها حكومة تيمور - ليشتي كلا المطلبين بطريقة متوازنة.

وأود أن أختتم كلمتي بأن ألتمس بكل احترام دعم جميع أعضاء مجلس الأمن للتوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام. ونود أن نجدد مرة أخرى تأكيد التزامنا الثابت بتعزيز التنمية المستدامة والاستقرار والأمن وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تيمور - ليشتي على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

والمتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سانتا كلارا غوميز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تعازيّ لحكومة وشعب جمهورية كوريا على الموت المأسوي لخمسة جنود في تيمور - ليشتي.

شكرا لكم لعقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن للنظر في التقرير الخاص الربعي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2002/243). ويتيح التقرير للدول الأعضاء متابعة التطورات الأخيرة عن كثب والبقاء على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢).

وكانت تيمور - ليشتي حتى الآن من قصص النجاح بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد شهدنا في السنوات الثلاث الماضية حدوث تغيير مثير في البلد، والدمار الذي خلفه الصراع يخلي السبيل للسلام، وبناء المؤسسات وإرساء الأسس للازدهار في المستقبل. وتعتبر تيمور - ليشتي الآن عضوا فخورا في الأمم المتحدة، بعد أن استفادت من دعمها في بناء الدولة.

ولم يكن يخطر على بال أن يكون الدعم لمدة غير محددة. وكان من المزمع منذ البداية، على العكس من ذلك، أن تؤدي الأمم المتحدة المهام التي تولتها في البلد ضمن إطار زمني معقول. ويسرنا أن الأمين العام يعتبر في تقريره أن بالإمكان إنجاز المهمة ضمن حدود الفترة الزمنية المتوخاة. ومن المشجع التأكيد أن الجهد الدولي المبذول حتى الآن يؤدي إلى النتائج المرجوة، بالرغم من الظروف غير المتوقعة - التي يتعذر أن يغطيها أي قدر من التخطيط.

إلا أن هذه النتيجة المشجعة التي خلص إليها الأمين العام، بالاستناد إلى دراسة متأنية لتطور البلد، ينبغي أن تقودنا إلى إبداء الاهتمام لسائر التوصيات التي قدمها. ولا تزال تيمور - ليشتي سريعة التأثر مهما يكن نجاحها، ومما يؤسف له أننا شهدنا زيادة حادة في تواتر وضخامة الحوادث المتصلة بالأمن، والتي يتسم بعضها بطابع إرهابي. ولم يكن ذلك متوقعا أصلا، ولم تأخذ خطة التخفيض المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية هذه التطورات في الاعتبار. ويقترح الأمين العام حاليا من أجل الالتزام بالموعد المتوخى للتسليم وهو أيار/مايو ٢٠٠٤، إعادة تكوين العنصر العسكري واتباع نهج مرحلي منقح لإعداد البلد الجديد لمواجهة التهديدات الحالية بطريقة أفضل. كما يقترح تحسين القدرات التنفيذية لعنصر الشرطة الدولية. وهذه تدابير قصيرة الأجل لتعزيز الأمن وفي الوقت نفسه لزيادة فعالية وسرعة تدريب الشرطة التيمورية.

وإننا كبلد يعتبر من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، نؤيد هذه التوصيات التي تبدو لنا معقولة برمتها في ضوء تغير الحالة. كما نؤيد هذه التوصيات لأنها ترمي إلى منع حدوث أي حركة عكسية بعيدة عن الاتجاه الإيجابي الذي نفخر به ولقناعتنا بأنه، إذا فقدنا الزخم، ستكون إعادة الوضع إلى سابق عهده باهظة الثمن. وأخيرا، يتعين علينا أن نلاحظ أن الموارد المالية الإضافية المطلوبة تعتبر متواضعة جدا إذا قورنت

بالاستثمار الواسع النطاق الذي قمنا به جميعا على مدى السنوات القليلة الماضية.

وستظل البرتغال، كما كانت في الماضي، ملتزمة بتوحيد تيمور - ليشتي وتنميتها وبالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبلوغ هذا الهدف. وأنا على يقين بأن مجلس الأمن لن يتردد في هذه المرحلة النهائية من خلال قراراته، في كفالة تحقيق نتيجة سارة لهذه القصة التي كانت ناجحة حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل أستراليا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أجتمع فيها مع مجلس الأمن لهذا الشهر، أود أولا أن أهنئكم سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر العصيب. وإنه لأمر طيب بالنسبة لنا جميعا أن تكون الرئاسة بأيد وطيدة وموثوقة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب لجمهورية كوريا عن تعازي وفدي وتعازي أستراليا بمناسبة الخسارة المحزنة التي تكبدها في تيمور الشرقية في الأيام الأخيرة.

وشكرا لكم يا سيادة الرئيس، لعقد هذه الجلسة العلنية حول مسألة تحظى باهتمام جوهري في بلدي. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام غيهينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم عن الحالة الأمنية وعن المقترحات المتعلقة بتجميد قوة حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وبالإضافة إلى ذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للإشارات الرقيقة التي وجهت في مناقشة اليوم إلى المفاوضات التي جرت مؤخرا بين حكومتي وحكومة تيمور - ليشتي لتمهيد السبيل أمام تنمية الموارد النفطية القيمة في بحر تيمور. ويعلم أعضاء المجلس أن تيمور - ليشتي ستحصل بموجب أحكام معاهدة بحر تيمور، على ٩٠ في المائة من الإيرادات الحكومية من مجال التنمية المشتركة للنفط. وسيكون ذلك بطبيعة الحال، عنصرا حاسما في تحقيق الاستقرار والازدهار في تيمور - ليشتي في الأجل الطويل، وغني عن البيان أن بلدي ملتزم التزاما عميقا بتحقيق هذين الهدفين.

بيد أننا نشعر بقلق عميق إزاء الأحداث الأمنية التي وقعت مؤخرا في تيمور - ليشتي. فهي تشير إلى أن انتقال تيمور - ليشتي إلى دولة تعتمد على نفسها لا يزال سبيلا عسيرا يقتضي اهتماما ودعما متواصلين من الأمم المتحدة ومن الدول المهتمة. ويتمثل تقديرنا في أن هذه الحوادث قد نجمت في المقام الأول عن دوافع إجرامية وعن عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية. وشمل بعض هذه الحوادث أفرادا وجماعات استغلوا الأحداث العفوية لخدمة أغراضهم. وكان لبعضها دوافع سياسية وانطوت على استعمال العنف لأغراض سياسية. ومن المرجح أن تكون هناك حوادث أخرى تنطوي على تسوية حسابات قديمة. وأتاح ضعف قدرات إنفاذ القوانين تعذر السيطرة على بعض هذه الحوادث.

ويتصل جميع تلك المسائل بإنفاذ القوانين، سواء ما يتعلق منها بالمنع أو التحقيق. وليس لدينا أي دليل ملموس على وجود أي توجيه خارجي في ارتكاب الحوادث الأخيرة، بالرغم من وجود بعض الدلائل على أن بعض الأفراد المتورطين كانوا من أفراد الميليشيات السابقة المرتبطة بتيمور الغربية. ونلاحظ أن كبار مسؤولي حكومة تيمور - ليشتي قد رفضوا فكرة وجود توجيه خارجي في هذه الحوادث. وتعتقد أستراليا اعتقادا جازما بأن شرطة الأمم المتحدة ودائرة شرطة تيمور - ليشتي - لا قوة حفظ السلام - ينبغي أن تكون الجهة الرئيسية التي تتصدى لشؤون الأمن الداخلي.

ولا تعتبر أستراليا في هذا السياق، أن التطورات الأمنية الداخلية الأخيرة في تيمور - ليشتي تقتضي تجميد عدد قوة حفظ السلام في هذا الوقت. ويساورنا قلق من أن التجميد لا يتصدى لمعالجة المسألة الأكثر إلحاحا المتمثلة في تطوير قدرات تيمور - ليشتي في مجال إنفاذ القوانين، وقد يضرب عنها صفحا.

ومن اللازم أن تتصدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية للنقص في قدرات تيمور - ليشتي في مجال حفظ النظام ولنقاط ضعف شرطة الأمم المتحدة. وقد أوضحت الحوادث الأمنية الأخيرة أن إنفاذ القوانين سيمثل تحديا مستمرا لتيمور - ليشتي، بما في ذلك لما بعد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ولذلك، فإننا نؤيد التجميد المؤقت في أعداد شرطة الأمم المتحدة وتعديل برنامج تسليم سلطة الشرطة من الأمم المتحدة إلى تيمور - ليشتي. فهذا ما سيسمح بإعادة توجيه النهج الذي تتبعه شرطة الأمم المتحدة وإعادة توجيه الموارد للتركيز بصورة جدية ومنتظمة على بناء القدرات داخل دائرة شرطة تيمور - ليشتي.

كما نعتبر أن التقرير النهائي لبعثة التقييم المشتركة المعنية بحفظ النظام، الذي صدر في الأسبوع الماضي، يوفر الإطار اللازم لبذل جهد متجدد بقيادة الأمم المتحدة في مجال تطوير الشرطة. وتعلن أستراليا عن رغبتها في تقديم مساهمة قوية لهذه الجهود، ونشجع البلدان المهتمة الأخرى على أن تحذو حذونا.

وبالرغم من أن أستراليا لا تؤيد تجميد الخفض التدريجي لقوة حفظ السلام، فإننا نوافق على أن الأمن يعتبر تحديا مستمرا. ولا نرغب في أن يبعث المجتمع الدولي أي إشارة دون قصد منه إلى العناصر داخل تيمور - ليشتي بتردد تركيزنا والتزامنا بالأمن في تيمور - ليشتي.

لذلك، تؤيد استراليا خفضا في تعداد قوة حفظة السلام على نحو أكثر بطئا مما كان متوقعا من ذي قبل، بغية ضمان حسن تفهم التزام المجتمع الدولي بأمن تيمور - ليشتي. ونرحب أيضا باقتراح الأمم المتحدة بتعديل أقل في تسريح قوة حفظ السلام والإقلال من تعدادها. إلا أننا نكرر أن هذا المنحى لن ينجح إلا إذا صاحبته جهود قوية مستدامة لمواجهة النقائص في قدرة شرطة تيمور - ليشتي.

وتدرك استراليا أهمية ضمان أن الإنجازات الهامة التي حققتها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لا يقوضها التدهور في حالة الأمن. وفي الوقت ذاته، نحن منشغلون أيضا بضمان تنفيذ قوة الأمم المتحدة للدعم في تيمور - ليشتي والبلدان المهتمة للردود المناسبة لمواجهة المشاكل الحالية. وما زالت استراليا، من جانبها، ملتزمة بمساعدة الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي على الرد الفعال على التحديات الحاضرة، وذلك لضمان أن تصبح تيمور - ليشتي دولة آمنة تعتمد على ذاتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل استراليا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه المرة هي الأولى التي يأخذ وفدي فيها الكلمة هذا الشهر، اسمحوا لي أن أبدأ، يا سيدي، بتهنئتكم على تقلدكم رئاسة المجلس في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣.

وأود أيضا أن أتقدم بتعازي حكومتي إلى جمهورية كوريا لخسارتها الفادحة لخمسة من أعضاء قوة حفظ السلام في تيمور - ليشتي.

ويأخذ وفدي علما بتقرير الأمين العام الذي يصف التغييرات الأخيرة التي استجدت والتحديات التي تواجهها

حكومة تيمور – ليشتي وشعبها، خاصة بشأن المسائل المتعلقة بالأمن.

ومع ذلك، اسمحوا لي أولا أن أؤكد على التحسينات الهامة في علاقاتنا الثنائية مع تيمور – ليشتي منذ العام الماضي. إن انعقاد الاجتماع الثلاثي الذي ضم إندونيسيا وتيمور – ليشتي واستراليا، وكذلك الاجتماع الوزاري الأول لحوار جنوب غربي المحيط الهادئ قد وضعا الأسس لإطار تعاوني يبشر بإقامة علاقات فيما بيننا وتعزيزها. ومنذ انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقدت اجتماعات عديدة وأقيمت اتصالات للمتابعة، بما في ذلك الزيارات الرسمية وزيارات القطاع الخاص، وقد أسهمت إلى درجة كبيرة في تعزيز علاقاتنا على أساس المصالحة والاحترام المتبادل والنظرة المستقبلية الإيجابية.

بالإضافة إلى ذلك، ننظر إلى افتتاح سفارة تيمور – ليشتي في جاكرتا بوصفه خطوة هامة نحو زيادة تيسير المشاورات والتعاون بين بلدينا. وينبغي لهذه المبادرة أن تقطع شوطا بعيدا في تعزيز علاقاتنا الودية القائمة وتعاوننا المتبادل الجاري على أساس دائم. وإندونيسيا، من جانبها، سترد على هذا التطور الإيجابي بمثله في المستقبل القريب جدا. ونتيجة لذلك، أود أن أبرز حقيقة أن العلاقة بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي آخذة في الازدهار بالفعل على جميع الصعد. لذلك أعتقد اعتقادا راسخا أن هذا الأمر يستحق الدعم القوي من المجلس والمجتمع الدولي.

وتود حكومتي أن تعرب عن قلقها العميق لتيمور – ليشتي حكومة وشعبا وعن التعاطف معها إزاء الحوادث الأمنية التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية. ونرى في الواقع أننا ينبغي التصدي لها بطريقة دقيقة وحذرة. ومن الأهمية الحاسمة أيضا أن نسعى إلى تجنب أية مفردات أو إشارات لا تصف تماما الحالة على الأرض، وألا نتوصل إلى أية استنتاجات تقوم على أسس غامضة كهذه والواقع أن هذا النهج لن يعمل إلا على تأزيم الحالة، ويمكن في نهاية المطاف أن تستغله مجموعات أو أحزاب بعينها لصالحها. وذلك لا يخدم الصالح العام في كلا البلدين وعلاقتنا المتنامية القائمة على الاحترام المتبادل والمستقبل المشرف.

وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن عمليتي المصالحة التي دفعت علاقاتنا الثنائية الإيجابية إلى الأمام خلال العام الماضي ما زالت ماضية في طريقها. لذلك، نشعر بخيبة أمل حينما نلاحظ أن تقرير الأمين العام ما زال يشير إلى انغماس ”الميليشيات المدعومة“ في الحوادث التي وقعت في تيمور – ليشتي. والحقيقة أن اللوم يجب أن يقع على بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية وذلك لجهلها المتعمد في ممارستها للطريقة التي تسعى بها إلى حماية الشعب من العناصر المجرمة.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على أن هذه الحوادث المؤسفة يجب ألا يسمح لها بالتأثير على العلاقات المتنامية والمبشرة بالخير بين تيمور – ليشتي والبلدان المجاورة لها. ولا تزال إندونيسيا تؤيد بناء تيمور – ليشتي القوية والمتحدة والديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة عن الحالة في تيمور – ليشتي. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جان – ماري غينو على عرضه التقرير الخاص للأمين العام.

أود أن أبدأ بمشاركة المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص التعازي لأسر حفظة السلام الخمسة من جمهورية كوريا الذين فقدوا أرواحهم الغالية في الأسبوع الماضي أثناء خدمتهم قضية السلام في تيمور – ليشتي.

سأركز بياني اليوم على مسألة تعديل خطة تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. ما فتئ اشتراك المجتمع الدولي في تيمور – ليشتي حتى الآن قصة نجاح باهر. فقد بذلت جهود عظيمة وتحققت إنجازات كبيرة في حفظ السلام وبناء الأمة. ومما يكتسي أهمية خاصة أن نواصل بذل الجهود الدؤوبة للإكمال الناجح لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بحلول حزيران/يونيه القادم، حسب المقرر.

غير أن الحكومة اليابانية تشعر بالقلق، شأنها شأن الأمين العام، إزاء التغيرات التي بدأنا نشهدها في الحالة الأمنية الداخلية في تيمور – ليشتي منذ تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر الماضي. ونسلم أيضا بصورة عامة بالحاجة إلى تعديل تشكيلة بعثة حفظ السلام بما يتناسب مع التغيرات في المناخ الأمني سواء لإكمال الولاية بنجاح أو لكفالة سلامة وأمن حفظة السلام.

وفيما يتعلق بالملاحظات والمقترحات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام تشاطر حكومتي تقييم الأمين العام بأن قوة الشرطة التيمورية ما زالت تفتقر إلى القدرة على التصدي بفعالية للقلاقل المدنية أو للحوادث الشديدة التي تتسبب فيها الجماعات المسلحة من النوع الذي وقع في تيمور الشرقية مؤخرا. لذلك نرى أن من المرغوب فيه اتخاذ تدابير خاصة في قطاع الشرطة، وإننا ندعم المقترحات بتعزيز حضور الشرطة المدنية الدولية وبزيادة المساعدة لقوة الشرطة التيمورية.

ومن ناحية أخرى، ثمة آراء مختلفة بين الحكومات حول التدابير المقترحة فيما يتعلق بالعنصر العسكري لبعثة الدعم. وهذه الاختلافات مردها على ما يبدو إلى تفاوت التقييمات للحوادث الأخيرة وللحالة الأمنية في المنطقة الحدودية، وكذلك للأدوار التي يمكن أن تؤديها قوة الدفاع التيمورية. وإذا نفذ التعديل المقترح لخطة تقليص الحجم، فإن البلدان المساهمة بقوات ستضطر إلى تعديل الجداول الزمنية لانتشار قواتها. وهذا لن يكون مهمة سهلة وسيتطلب قدرا كبيرا من الوقت والجهد من جانبها.

وإذا استمرت المشاركة الدولية في الميدان لفترة أطول من اللازم، فلن يكون ذلك أمرا غير مستصوب بالنسبة للمجتمع الدولي فحسب، بل إنه سيعطل اعتماد تيمور – ليشتي على نفسها أيضا. وتأمل حكومة بلادي في أن يتخذ قرار مبكر تراعى فيه هذه الاعتبارات بطريقة ترضي جميع الأطراف المعنية.

وتؤيد حكومة بلادي تأييدا كاملا التوصية بأن تعزز بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية علاقاتها مع الجمهور في تيمور – ليشتي فضلا عن تحسين القدرات الإعلامية لتعزيز فهم طبيعة الدور الذي يقوم به العنصر العسكري، والرد على حملات التضليل المحتملة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الوحدة الهندسية اليابانية سعت إلى إقامة علاقات جيدة مع الشعب التيموري من خلال جهودها المختلفة للمساعدة المدنية، والتوعية والتدريب للسكان المحليين. وسنواصل بذل هذه الجهود.

وأخيرا، أود أن أؤكد، وكما أشار إليه الأمين العام بحق، على أن الاستقرار الدائم يتوقف على الالتزام السياسي القوي من جانب قيادة تيمور – ليشتي بسيادة القانون واستمرار جهودها لتعزيز الحكم. وما دام قادة تيمور –

ليشتي يلتزمون ببذل هذه الجهود من جانبهم، سيكون لزاما على المجتمع الدولي أن يستمر في مساعدتهم. وحكومة اليابان، من جانبها، عازمة على مواصلة تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة لتعزيز السلام في تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد غينو للرد على الملاحظات والأسئلة التي طرحت.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): سأقوم أولا بالرد على السؤالين المحددين اللذين وجههما إليّ سفير شيلي وممثل المكسيك.

لقد سأل سفير شيلي عن الخطة الوطنية للتنمية. وأود أن أقول إن هذه الخطة ما زالت توفر خريطة طريق لتنمية تيمور - ليشتي ودعمها من جانب شركاء التنمية. وفي كل شهر، يعقد اجتماع برئاسة نائب وزير المالية مع شركاء التنمية لرصد التقدم المحرز في عملية التنفيذ. وبالإضافة إلى تلك الاجتماعات الشهرية، ثمة اجتماعات خاصة محددة تعقد للنظر في الاستراتيجية. ومؤخرا، اجتمعت الحكومة مع شركاء التنمية في ديلي في كانون الأول/ديسمبر. وتركز ذلك الاجتماع على تعزيز عدد من البرامج التي تدعم الاستقرار في الأجلين الطويل والقصير.

وتشمل هذه البرامج خطط إعادة البناء، مع التركيز على عمل المقاتلين السابقين والشباب العاطل عن العمل. وستركز البرامج الأخرى لتنمية القدرات الوطنية على قطاعات العدالة والشرطة والإدارة العامة. وسيعقد الاجتماع الرئيسي المقبل للشركاء الإنمائيين في حزيران/يونيه. وأود أن أشير إلى أنه خلال السنوات الثلاث الماضية، قدم شركاء التنمية ٨٥٠ مليون دولار من أجل تنمية تيمور - ليشتي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نلاحظ أن تيمور - ليشتي لا تزال في عداد أقل البلدان نموا، حيث يقل نصيب الفرد من الدخل القومي عن ٥٠٠ دولار في السنة. ويحدونا وظيد الأمل في أن تنمية الموارد المعدنية - التي تلقينا أنباء سارة بشأنها صباح هذا اليوم - ستفتح آفاقا جديدة. وفي تلك الأثناء، سيظل الدعم المستمر من جانب الدول الأعضاء ضروريا لاستقرار تيمور - ليشتي وتنميتها.

وقد وجه ممثل المكسيك سؤالا عن حالة الإرهاب فيما يتعلق بتيمور - ليشتي. إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية تعمل مع حكومة تيمور - ليشتي ومع الوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة لمساعدة الحكومة في تعزيز قدرتها على التصدي للإرهاب. وفي الوقت نفسه، عليّ أن أؤكد أن تقديم مزيد من المساعدة من جانب الدول الأعضاء سيكون ضروريا، بما في ذلك تبادل المعلومات وتنمية القدرات التدريبية. وكما نعرف جميعا، فيما يتعلق بمسألة الإرهاب، فإن جمع المعلومات يكتسي أهمية حيوية، وتيمور - ليشتي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد.

أما بالنسبة للوضع اليوم بشأن التهديدات الإرهابية الدولية فيما يتعلق بتيمور - ليشتي، فمع استمرار قلقنا بشأن تلك التهديدات، لا نرى أية دلائل تشير إلى وجود تهديدات محددة وشيكة، وإن كنا نبقي على مستوى معقول من التأهب، لا سيما في ديلي. ونعتقد أنه سيكون من الأهمية بمكان في المستقبل، مرة أخرى، أن نتشاطر مع السلطات التيمورية أي معلومات تتعلق بهذا الشأن على الفور.

وأنتقل الآن للرد على الأسئلة والملاحظات التي طرحتها الوفود المختلفة، فيما يتعلق بتحليل الوضع والتوصيات التي نحن بصدد وضعها.

وبطبيعة الحال، فإننا لم نغفل الأنباء الطيبة. وفي صباح هذا اليوم، أشرت إلى إبرام الاتفاقات بين استراليا وتيمور - ليشتي. وبوسعي أيضا أن أؤكد على ما جاء في التقرير بشأن العلاقات الطيبة التي نشأت بين تيمور - ليشتي

وإندونيسيا والتي أكدها ممثلا البلدين. وهذا بالتأكيد عنصر هام للغاية يمكن أن يساعد في المستقبل، بما في ذلك في التصدي للتهديدات المحتملة.

وبالرغم من ذلك، نعتقد أن من واجبنا أن ننظر في كافة الجوانب، بما فيها الأنباء غير السارة. فلا أحد يود إعادة النظر في خططه الخاصة، وإذا كان الأمين العام قد قرر وضع هذا التقرير أمام المجلس فلأننا نرى لزاما علينا أن نطرح كل الحقائق على المجلس. وأعتقد أن الاعتبار الأول بالنسبة لنا – وأود أن أؤكد على هذا – يتمثل في ضرورة إغلاق نافذة هشاشة الوضع مع تقليص قوام البعثة بينما تتطور تيمور – ليشتي. وهذا ليس بالالتزام غير المقيد ولا هو بالتجميد المطلق. إنه إغلاق لنافذة الهشاشة التي نراها تنفتح مع الظروف الأمنية المتغيرة.

قد يقال إن المسألة تخص الشرطة أكثر مما تخص الجيش. وفي رأينا، حقا، أن ثمة خطرين منفصلين. فهناك مشكلة ينبغي التعامل معها بوسائل الشرطة. وليس هناك من يشكك في الحاجة إلى تعزيز جهودنا لبناء قدرة الشرطة التيمورية – وسأعود إلى هذه النقطة بعد قليل. وفي الوقت نفسه، وفي إطار متابعة الحوادث الأخيرة، عندما عثرت قواتنا على ١٠٠٠ طلقة ذخيرة في وسط الغابات في موقع معسكر مهجور، فإننا لا نعتبر ذلك عملية تخص الشرطة. إننا نراها عملية عسكرية الطابع تماما. ومبعث قلقنا أن يجتمع الخطران، وواجبنا أن نكون على استعداد دوما لمواجهة أسوأ السيناريوهات. ويمكن أن يعزز كل من الخطرين الآخر، ونرى أن جهودنا فيما يتعلق بالشرطة، من جهة، والجيش، من جهة أخرى، ليست حصرية، وإن كانت كل منها تعزز الأخرى.

وقد طلب منا تقديم مزيد من التفاصيل عن خططنا بالنسبة للشرطة. وأعتقد أننا سنكون على استعداد، إذا أراد المجلس، لعقد اجتماع آخر للبلدان المساهمة بقوات لإطلاعها على المعلومات بالتفصيل والرد على أي أسئلة لديها فيما يتعلق بخططنا بالنسبة للشرطة. وأود أن أقول في هذه القاعة تحديدا إن ما نفعله في الوقت الحالي أقل طموحا، وإن كنا نعتقد أنه يتصف بالاحتراف إلى حد بعيد، مما فعلناه في بعثات أخرى – في البلقان مثلا.

وفي الوقت الراهن، تتدرب الشرطة التيمورية لمدة ثلاثة أشهر في أكاديمية الشرطة، وتتدرب لمدة ثلاثة أشهر في الخدمة العملية، ثم تتلقى تدريبات موضوعية لمدة ستة أشهر. وأحد نماذج التدريب هو على توجيه التجمعات والسيطرة عليها. ونتلقى بعض الدعم الثنائي في مختلف تلك الأنشطة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر برنامج المساعدة في التدريب على التحقيق الجنائي الدولي، والمبادرة الثنائية للولايات المتحدة التي تساعد بنشاط كبير في جميع مبادرات التدريب النموذجية. كل ذلك هام وضروري ومفيد. ولسنا واثقين في هذه المرحلة بأن هذه الجهود قد بنت القدرة فعلا بطريقة تسمح للتيموريين بالتعامل مع مجموعة حالات الطوارئ التي قد يواجهونها.

في الختام أود أن أنوه بأن الأرقام التي تناقش ينبغي مقارنتها بما يتم في مسارح العمليات الأخرى. فعندما أفكر في أن القوة العسكرية الحالية في تيمور – ليشتي هي حوالي سدس القوة التي ترى منظمة حلف شمال الأطلسي أن من الحكمة الاحتفاظ بها في كوسوفو، أعتقد أن التعديلات التي نقترحها تبرز نهجا حكيما تجاه حالة لا تزال فيها بعض العناصر غامضة. وسيتطلب حجم وطبيعة مسرح العمليات هذا استعراضا إضافيا ومستمرا. ورغم ذلك، نرى أن من واجبنا أن نخطط دائما لأسوأ الاحتمالات وأن التطورات الأخيرة في تيمور تبرر التعديلات التي عرضناها على المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غينو على وضوح ودقة الردود على أسئلة أعضاء المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.